ادهم عكاش
مجاز في الحقوق
دبلوم في الحقوق العامة

الوحدة المصرية السودانية
وتطوراتها

رسالة حقوقية وضعت باشراف

الدكتور عدنان العجلاني

سمحت كلية الحقوق في الجامعة السورية بطبعها بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٥٤

فرع الحقوق العامة

١٩٥٣ ــ ١٩٥٤

الاهـــــــداء

الى اخواني الشباب المؤمنين بقضية بلادهم ...

الى من عاهد نفسه للدفاع عن مصالح بلاده وكرامة امتـه ...

الى كل شاب ضحى واكد العزم على التضحية في كل آن للوقوف امام المطامع الاجنبية في بلاده ...

اقدم هـذه الرسالة المتواضعة .

١٩٥٤/١/١٠

ادهـم عكاش

— ((مخطط الرسالـــة)) —

============

— (المصـــــادر) —

١ — وحدة وادى النيل ، اسسها الجغرافية ، ومظاهرها في التاريخ ، رئاسة مجلس الوزراء المصرية

٢ — دفاع عن وحدة وادى النيل — الاستاذ اسماعيل الازهرى (رئيس وفد السودان) .

٣ — الوثائق والمعاهدات — جريدة الايام السورية .

٤ — الحكم المصرى في السودان — الدكتور محمد فؤاد شكرى .

٥ — مركز السودان الدولي — رئاسة مجلس الوزراء المصرية .

٦ — مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان — وزارة الخارجية المصرية .

٧ — قضية وادى النيل — بيانات محمود فهمي النقراشي امام مجلس الامن .

٨ — مصر والسودان ، في اوائل عهد الاحتلال عبد الرحمن الرافعي بك .

المقـــدمـــة

لقد انتقيت موضوع رسالتي وجعلته الوحدة المصرية السودانية وتطوراتها ، وذلك لان هـــذا الموضـــوع قلما بحث ، ولعل اهم مادفعني الى كتابة هـــذا الموضـــوع دون غيره ، هو ان هـذا البحث يتعلق بقطر عربي شقيق ، عانى في سبيل وحدته الشيء الكثير .

كما اني ارى انه لمن النقص الفادح ان يعلم المرء عن احوال بلاد الغرب الشيء الكثير ويعرف تطـــور الغرب ، ويتتبع هذا التطـــور بخطـــوات متتابعـــة ، ويترك او يهمل مايجب عليـه معرفتـه اولا ، اى معرفة احوال بلاده واوضاعها الداخلية والسياسية الطبيعية .

فنرى ان احدا من الناس يعرف عن بلاد كوريا مثلا واحوالها الطبيعية والسياسية اكثر بكثير مما يعرفـه عن قطـــر عربي شقيق . انا لا أنكر على المتتبعين لحركات التطورات الغربية تتبعهم ومعرفتهم بل العكس ربما يشكرون على ذلك ، وانما اريد ان يتعرف المرء على احوال بلاده — واوضاعها ، وان يسعى للتعرف الى احوالها واوضاعها السياسية والداخلية والطبيعية بنفـــس الرغبـــة التي تدفعـــه الى معرفة احوال البلاد الغربية ، لا سيما وان معرفته لبلاده قد تجـدي لنا نفعا اكثر بكثير مما تجديه معرفة البلاد الغربية .

اذ بعد معرفتنا لبلادنا ودراستنا لاوضاعها دراسة حقيقية لعلنا نتوصل الى معرفة اماكـن الالامها واوجاعها ، كما يتوصل الطبيب بعد فحص مريضـــه الى معرفة دائه فيصف له العلاج المناسب وعندئذ نفعل كما يفعل الطبيب فنسعى بقدر مانستطيع من الجهد لمداواة هذه الاوجاع والآلام على ضـــوء معرفتها ، هذا ماحدا بي ودفعني لانتقاء موضـــوع رســـالتي ، ولعلني وفقت خـــيرا والله من وراء القصـــد .

— ادهم عكاش —

==============

الفصـــــــــل الاول

البحث الاول : وحدة وادى النيل

١ ـ الوحدة من حيث الطبيعة :

ليس في العالم كله ، اراض تدين بوجودها وحياتها وخصبها وحياة سكانها كما تدين تربة مصـر والسودان . بل لا يوجد اراض تتوقف حياة سكانها باجمعهم على ماء نهر ، كما تتوقف حياة السكان في مصر والسودان على ماء النيل . فنهر النيل يلعب دورا كبيرا في حياة مصر والسودان الاقتصادية بل تتوقف اقتصاديات القطرين على هذا النهر ، لان هذا النهر يجرى في اقاليم — صحراوية جافة ، لا يمكن لسكانها ان يعتمدوا على مطر السماء في زراعتهم ، ولولا هذا النهر لاصبحت اراضي مصر والسودان عبارة عن صحراء ، لا يستطيع احد سكناها .

وان هذا النهر يتمتع بميزة لا يتمتع بها سواه من الانهر في العالم ، اذ انه يفيض في فصـل فيملأ مجراه ويطف على جوانبه ويفيض في فصل آخر فيجف ماؤه او يكاد . وبهذا تتفاوت اهميـة النهر بالنسبة لسكانه . فالاراضي التي تقع شمال التقاء ((العطبرة)) بالنيل اى شمال السودان ، فهي الاراضي الصحراوية تقريبا وحاجتها الى الماء حاجة ماسة واكيدة . واما الاراضي التي تقع جنوب التقاء العطبرة بالنيل فهي اراض يصيبها من المطر كميات لا بأس بها وزراعتها اقل اعتمادا على النهر من الاراضي الاولى .

ان هذا الفرق بين جزئي النهر الشمالي والجنوبي ادى الى اشتباك وتضافر مصالح الجزأين وارتباط منافعهما ، وهذا الارتباط الطبيعي لا يمكن فصله بحال من الاحوال .

وان هذه المصالح والمنافع المشتركة . بين سكان شطرى الوادى نتلمسها في حياة الجماعات البدوية ، وسكان معظم الواحات المصرية ، لان اكثر حياة السكان ومعيشتهم تعتمد اعتمادا كليـا على مايحفرون من آبار يغذيها الماء الباطني الموجود في الطبقات الارضية .

واذا نظرنا الى حالة المناخ وحياة النبات ، فظاهرة الحرارة والمطر مثلا تكاد تكون متشابهة في القطرين وكذلك الحال في انواع النباتات الطبيعية والغلات الزراعية .

اضافة على هذه المظاهر الطبيعية المتشابهة ، فالنيل نفسه كان طريقا رئيسيا لكافة الاشخاص الذين كانوا يرتادون متنقلين لتعمير القارة ، ومن هنا كان النيل عامل ربط قوي ووسيلة اتصال بين شطري الوادي منذ اقدم العهود ، والمعروف ايضا ان اكثر الاتصالات التي كانت قائمة بين اقاليم وادي النيل والعالم الخارجي كانت تتم بواسطة النيل نفسه ، لان الطبيعة المحيطة بالوادي كانت تجعل من الصعب اللجوء الى غير النهر كواسطة للاتصال ، فالغابات في الجنوب ، والمرتفعات في الشرق ، كانت تمنع الاتصال عن غير طريق النهر .

ومما لا ينكر مطلقا انه كان للبعثات الكشفية المصرية اثر ايجابي في التعرف على مجاهل الوادي واخراج سكانه من العزلة ، وكانت محاولات مصر في التعرف الى مجاهل الوادي والسعي الى ذلك طوال فترات التاريخ . ولقد سجلت الوثائق التاريخية اخبار هذه البعوث الكشفية المصرية ، واظهرت هذه البعثات مالاقاه المكتشفون لمجرى الوادي من صعوبات ، وكيف تغلبوا على هذه الصعوبات .

اذن كان الفضل الاكيد للمصريين القدماء في ازاحة القناع عن جزء عظيم من مجرى النيل وهم اصحاب الفضل الذي لا ينكر في اخراج حوض النيل من عزلته . ولقد اتى بعد هذا كله محمد علي الكبير الذي اكتشف اعالي النيل ، وللاعتراف بجهود محمد علي الكبير في اكتشاف اعالي النيل وما صرف من جهد في ذلك يكفي ان نعرف ان كافة الاشخاص الذين توغلوا قديما في الوادي ساعين لاكتشاف مجاهله كانوا يقفون عند اعالي النيل الابيض في منطقة السدود ، ولم يستطع احد ان يتجاوز ذلك ، حتى اتى وازاح هذا الغموض ، فارسلت بعثة في عام ١٨٣٩ اجتازت منطقة السدود ، وفي عام ١٨٤١ استأنفت هذه البعثة المسير والجهد ، حتى وصلت الى بلدة ((غند كرو)) وبهذا اصبحت مصر متصلة باعالي النيل ، وبهذا سهل محمد علي للكثير من الباحثين وسائل السياحة والاستكشاف

وعلى هذا نستطيع ان نقرر بل ان نؤكد ان الحدود الفاصلة بين مصر والسودان هي حدود وهمية صورية لا تستند على شيء منطقي معقول ، فليس هناك من تضاريس تستدعي هذا الفصل ، وليس هناك من انتقال فجائي يدل على اختلاف المنطقتين في المناخ ، بل العكس ان كافة العوامل الطبيعية تؤيد الاتصال والاندماج لهذين القطرين ، وتجعل منهما بلدا واحدا في مناخه وزراعته وحياة سكانه . .

٢ ـ الوحدة من حيث السكان :

ان دراسة سكان وادى النيل على اساس علمي صحيح توضح مابين هؤلاء السكان من روابط جنسية قوية بين سكان الشمال والجنوب اى بين سكان مصر والسودان .

ان الكلام في وحدة الجنس لا يفهم منه الآن اشتراك جميع السكان في مميزات جنسية خاصة لان الاعتقاد بنقاوة الاجناس امر ينكره العلم الحديث ويتعارض مع الحركات البشرية المستمرة التي تعدل في كثير من الصفات الاساسية للجماعات البشرية تعديلا يختلف قوة وضعفا باختلاف الظروف الطبيعية المحيطة بهذه الجماعات .

وان الخطوط التي يرسمها الكتاب الفيزيولوجيون للتفريق بين المجموعات الجنسية هي خطوط تقريبية لا يقصد بها التحديد والتفريق المطلق بين هذه الاجناس وانما يقصد بها تقريب الصور للاذهان فقط .

وانما يقوم غالبا الآن تقسيم الجماعات الى وحدات جنسية على اسس ثقافية لا على صفات تشريحية متوارثة ، ومن هنا كان للغة الجماعة وثقافتها اثر كبير في اعتبار هذه الجماعة وحدة دون غيرها من الوحدات البشرية ، واصبحت الثقافة تلعب دورا في هذا التمييز للجماعة واصبح هذا الدور من الاهمية بحيث يفوق التفريق بالاسس التشريحية القديمة .

وتأكيدا على ذلك نقول ان وجود مجموعة صغيرة من البشر متميزة في صفاتها الجنسية داخل مجموعة كبيرة تختلف عنها في الجنس امر ممكن وغير مستبعد ، وليس الى وجود هذه الاقلية المتميزة عن الاغلبية اى محذور ، اذا توافرت العدالة والمساواة في معاملة مثل هذه الجماعات ، واذا رعيت مصالحها ومطالبها ، بل فوق هذا قد يكون من مصلحة هذه الاقليات في الاندماج ، لان هذه الاقلية اذا كانت في مستوى ثقافي دون الاكثرية ، يأتي عليها الاندماج بالفوائد الاكيدة في رفع مستواها الى مصاف الاكثرية التي تعيش معها .

ولهذه الاسباب نرى ان الروابط بين سكان وادى النيل هي روابط قوية متينة ، لاسيما وأن الحواجز الطبيعية تكاد تكون مفقودة بين القطرين ، ولا فاصل بينهما يجعل الاختلاط امرا صعبا عسيرا ، واذا كان من هؤلاء الجماعة من استقر على ضفاف النيل واشتغل بالزراعة في السهول الفيضية فهذه الجماعة لا تختلف عن الجماعة التي لا تزال تحيا حياة الرعي ، اذ سيأتي الدور التي تصبح فيه

جماعة تمتهن الزراعة وذلك عند ما تؤمن لها الادوات التي تكفل لها العمل الزراعي ٠

اذن هذا هو الاساس الاول الذى اشتركت فيه كل الجماعات في حوض النيل وهذا الاساس المناخي موجود لاغبار عليه يضاف الى ذلك الصلات الروحية والثقافية الموحدة التي انتشرت حديثا في اقليم وادى النيل ٠

وان كل فارق لوني يعتقده الاوربيون بصورة عامة وبصورة خاصة الانكلوسكسونيون نستطيع ان نرد عليه بان فكرة الحاجز اللوني لم تنبعث في بلاد الشرق مطلقا ، وانما هي فكرة اوربية بحته سايرت استعمار الاوربيين في جميع مراحله ومختلف جهاته ٠

ولقد قال الاوربيون اصحاب نظرية الفارق اللوني معللين نظريتهم بان اندماج الجنس الابيض وغيره من الاجناس السوداء مثلا ، يكون سببا لاضعاف مواهب الجنس الابيض وينحط بسلالته ، فتصاب الحضارة الاوربية بالتراجع في مدنيتها الى الوراء ٠ ونظرنا ان هذا القول في الواقع تبرير لابقاء العناصر ((صاحبة اللون الابيض)) مستعمرة للشعوب الضعيفة المستغلة ، وحتى لا تتفتح عليه هذه الشعوب ، وتطالب بالتخلص من الاستعمار والاستعباد الذى فرض عليها ٠

والانكليز اكثر دعاة الحاجز اللوني ، واشدهم تمسكا به ومغالاة في تطبيقه ، فهم لا يسمحون بالتزاوج مع الشعوب السمراء الا في حالات وظروف شاذة ٠

٣ ــ الوحدة الثقافية :

واذا انتقلنا الى الناحية الثقافية فان الصلات بين مصر والسودان قديمة ومتناهية في القدم ٠ فقد رأينا ان الطبيعة نفسها تساعد على هذا الاتصال ٠ والدراسة تبين بوضوح ان مصر كانت عامل التحضير الذى اعطى لحضارات الوادى وثقافته المقومات المادية والسريعة ، وبما ان مصر هي المركز الذى انبعثت منه كل التيارات الثقافية في اشكالها المختلفة ٠ فأولى بمصر ان تبعث بحضا الى تلك الاقاليم التي ترتبط معها برابطة الجوار لاسيما الاقاليم التي يصل بينها نهر النيل ٠ ولهذا كان قول احد الكتاب الانكليز ، ان تاريخ السودان كان دائما مرتبطا بتاريخ مصر ولقد اكد هذا الارتباط الاستاذ ((سليجمان)) واستطاع ان يصنف نواحي التشابه بين حضارة مصر القديمة وحضارة افريقيا الزنجية الحالية ، ولقد قال الاستاذ الكبير ((ان من الصعب علينا ان نشك في ان عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية من افريقيا قد ظهر في

مصـــر ثم انتقل الى القبائل شبه الزنجية التي تسكن النيل ، والى القبائل الزنجـية التي تعيش في الكونغـو)) .

وهناك علماء آخرون يؤيدون الاستاذ ((سليجمان)) في رأيه ومنهم الاستاذ ((سير هاري جونسون)) الذي عاش في افريقيا زمنا طويلا ، لقد قال في كتابه ((تاريخ استعمار افريقيا باجناس اجنبية)) مشيرا :

((الى ان نشر المصريين القدماء لثقافتهم عن طريق البحر كان محدودا فلم يتعدوا خليج عدن في الجنوب ، لكن اثرهم الحضاري في افريقية الزنجية كان رغم هذا عظيما))

لاجدال اذن في اثر مصر في تحضير السودان منذ اقدم العصور ولا شك في ان اســس — الثقافة المنتشرة في ارجاء الوادي انما هي مستمدة من مصر ، ومصر وحدها ، وزيادة على هذا كان لمصر الفضل في دخول المسيحية الى بلاد السودان عن طريق مبشرين من النصارى بدأوا دعوتهم حوالي منتصف القرن السادس ، وتم على ايديهم اعتناق بلاد النوبة للمسيحية وذلك حوالي سـنة ٦٠٠ للميلاد . والكتاب المؤرخون من العرب يشيرون الى ان مسيحيي النوبة كانوا يتجهون فـي زعامتهم الروحية الى الكنيسة المصرية . فكان مطارنة النوبة يرسلون اليها من قبل بطريق الاقباط في مصر حتى زوال المسيحية من النوبة .

لقد دخل الاسلام افريقيا مع الفتح العربي لمصر في القرن السابع الميلادي واصبحت مصـر القاعدة التي ارتكز عليها المسلمون في نشر الدعوة الاسلامية ، ثم تدفقت القبائل العربية الى السود منذ القرن الثالث عشر حاملة معها ثقافتها وحضارتها التي اصبحت بمرور الوقت حضارة الغالبيـة الكبرى من السكان وثقافة الجزء الاكبر من السودان . والكتاب كلهم مجمعون ان ثقافة الســودان منسجمة مع العالم الاسلامي وثقافته . حتى ان اقليم السودان الواقع في قارة افريقيا يمكن اعتباره من الناحية الثقافية على انه جزء من آسيا لانهم يدينون بالعقائد السامية ، وهم يتصلون بالعالـم الحديث عن طريق مصر وسوريا والعراق والاستاذ ((برتشارد)) يقول : ان السودان وحدة ثقافية منسجمة تتكلم العربية وتدين بالاسلام ولهذا كان السودان منسجما من الناحية الثقافية ، لان — الاسلام ثقافة كما هو عقيدة .

وان حركة انتشار الاسلام في كافة ارجاء السودان كانت حركة طبيعية كادت تكون عامة في كافة الارجاء السودانية لولا ان السياسة التي تتبعها انكلترا في حكمها المنفرد في السودان توطئة لابقاء اقليات شاذة في ثقافتها لتعمل على تقسيم السودان وتقطيع اوصال وحدته باسم حماية الاقليات متمسكة بمبدأ تقرير المصير لما يحلو لها ان يسمه السودان الزنجي ، ومظاهر هذه السياسة الانكليزية لمنع وصول المؤثرات الاسلامية الى الجماعات التي تعين في اعالي النيل تتجلى فيما يلي :

١ ـ القيود الشديدة التي تفرض على حركة الانتقال بين الشمال والجنوب وهذه القيود تفرض على السودانيين انفسهم لا لأن لهذه الجماعات مصلحة في ذلك ، ولا لأن هنالك من الدواعي مايبرر اتباع هذه الخطة وايضا ليس لهذا من داع اقتصادى او صحي او اجتماعي وانما هو الرغبة في عزل هذه الجماعات الجنوبية عن جماعات الشمال .

٢ ـ عدم السماح بنشر الدعوة الاسلامية في جماعات الجنوب ، حتى ان حكام الجنوب لا يسمحون للجاليات الاسلامية بحرية العبادة ، ويقيد ونهم حتى في طريقة الاذان .

٣ ـ عدم انشاء الطرق والخطوط الحديدية كي يستحيل الانصهار بين الجماعات المختلفة ، ولو ان الانكليز عنوا بالمواصلات لحدث في الجنوب انقلاب في افكارهم وثقافتهم وتحريف حضارات الجماعات النيلية من حضارة باقي السودان ، وعندئذ نصبح امام وحدة منسجمة تماما تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد .

ولكن سياسة الانكليز التي لا يهمها سوى اغراضها ، تعمل دوما لهذه الاغراض عابثة بمصالح السودان المادية والحيوية .

ولقد ثبت على لسان ((سير هارى جونسون)) اثر الاسلام في رفع مستوى الشعوب الافريقية التي انتشر فيها .

والخلاصة من كل هذا ان الروابط الثقافية ظلت مستمرة بين سكان حوض النيل كله طوال عهود التاريخ ، وان مصر كانت دوما العامل في حضارة الاقسام المختلفة لوادى النيل ، وان القسم الذى يشذ عن هذا الانسجام الثقافي محدود في اقصى اعالي النيل . وعدم الانسجام يرجع الى السياسة الانكليزية المقصودة كما قلت . ولولا سياسة الانكليز ، ووضعهم العراقيل بين شمال

السودان وجنوبه ، رغم كل هذا لانزال نجد انفسنا امام وحدة ثقافية اكيدة بين شمال السودان وجنوبه •

٤ ــ الوحدة الاقتصادية :

سنعالج هنا الوحدة الاقتصادية لوادى النيل بالنواحي الآتية :

اولا ــ الناحية الزراعية والثروة الحيوانية •

ثانيا ــ الناحية الصناعية والتجارية •

ثالثا ــ المصالح المشتركة في ماء النيل •

الناحية الزراعية : ان امتداد حوض النيل من خط عرض ٤° شمالا الى خط عرض ٣١° شمالا ، يؤدى الى تباين في الاحوال المناخية والنباتية ، وهذا التباين نلمسه ونراه في الغلات والحاصلات فهنالك جماعات تعيش على الزراعة البدائية ، بينما توجد جماعات اخرى تعيش على الزراعة الكثيفة ، التي تقدمت اساليبها تقدما ملموسا ، كذلك يوجد قبائل تعيش على رعي الماشية ، كل هذا يجعل وادى النيل وحدات زراعية يكمل بعضها بعضا ، هذا ولا بد للسودان من ان يخطو خطوات سريعة حتى يصل والى ماوصلت اليه مصر في تطورها الزراعي ولا بد له من ان يتغلب على عدة عقبات للوصول الى ذلك ، واهم هذه العقبات :

١ ــ الايدى العاملة : فالمعروف ان كثافة السكان في السودان كثافة ضئيلة بعكس مصر التي نرى فيها تكاثفا لانراه في اشد جهات العالم ازدحاما في السكان ، وهذا يوضح لنا المصلحة المشتركة بين القطرين ، اذ بالامكان تنظيم هجرة من مصر الى السودان بشكل يضمن مصلحة الطرفين •

ان معاهدة ١٩٣٦ نصت صراحة على ان للمصريين ان يدخلوا السودان دون اى تصريح خاص هذا مانصت عليه المعاهدة الا ان الواقع ان هنالك من المضايقات الادارية مايصد كثيراً من راغبي الهجرة ويزهدهم في الذهاب الى السودان هذه هي القيود التي تمنع من كثرة الايدى العاملة وتمنع من تأمين المصالح المشتركة بين مصر والسودان •

٢ ـ المهارة الفنية : ان تجارب السودانيين في الزراعة تجارب ابتدائية ، وكذلك وسائلهم بدائية محدودة ، فاذا ماأندمج المصريون والسودانيون معا سيأخذ الفلاح السوداني عن الفلاح المصري كافة تجاربه واحسن ماوصل اليه من رقي زراعي .

ان نقل المهاجرين الى السودان واعداد الارض للزراعة اعدادا صالحا واقامة مشروعات ري وتحسين طرق المواصلات ، كل ذلك يحتاج ويتطلب رأس مال كبير ، والسودان فقير جدا في ماله وفي مصر اموال كثيرة غير مستغلة ، والمصريون لديهم الاستعداد الكافي لتوجيه اموالهم نحو هذا القطر الكبير البكر ، وسيكون للمشروعات العمرانية في السودان ((في ظل الوحدة)) اسبقية على كثير من المشروعات الاخرى .

وظاهر من هذا كله ان هنالك مجالا متسعا لنشر الزراعة وتنميتها والسير بكافة الاصلاحات التي يتطلبها السودان ، اذا امكن التغلب على الصعوبات المختلفة ، واهم هذه الصعوبات ابعاد الانكليز الذين لم يبذلوا اى جهد في هذا الاتجاه الا في بعض الاراضي التي تزرع قطنا لحساب المساهمين الانكليز ، والدليل القاطع على اهمال الانكليز هو الجزء الجنوبي من السودان ، الذى تصلح اراضيه لزراعة القطن والبن ، فهو حتى الآن لم يستغل ، حتى ان موارد هذا الجزء من السودان التي هي ناتجة من الثروة الغابية ، لا تكفي مطالب الحكومة من هذا الجزء .

التجارة والصناعة : الكلام في موضوع الصناعة كناحية مرتبطة بوحدة وادى النيل يجب ان يبحث على ضوء مايمكن ان تحققه تلك الوحدة بين تنشيط الانتاج الصناعي والتبادل التجارى بين القطرين تنشيطا لا يمكن ان يتحقق في ظل انفصالهما ، وفي الوقت الذى يتجه فيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان ، توجيها محليا ضيقا .

ان وجهات النظر على تباين ظاهر بين سياسة الانكليز ومصر في السودان ، فالسياسة الانكليزية تعمل جادة دوما على تشجيع الشركات الانكليزية في شتى المشروعات السودانية ، وتسعى بهذا لاخضاع الاقتصاد السوداني لمطالب الصناعة البريطانية ، متخذة في الوقت نفسه السودان مركزا لتصريف البضائع الانكليزية ، غير عابئة بمصالح مصر في السودان ، وفي الوقت الذى يعتبر فيه الحكم الانكليزى في السودان هو حكم تقوم فيه انكلترا نيابة عن مصر يجب علينا ان لا تهمل مصالح مصر صاحبة الحكم الاصلي في السودان .

اما موقف مصر من السودان ، فمصر تعتبر ان المصالح الاقتصادية للبلدين واحدة ، وان تأخر الانتاج في احد القطرين يؤدى حتما الى مساس برفاهية السكان جميعا ، وقد روعيت هذه الرابطة المشتركة عندما وضعت اتفاقية عام / ١٨٩٩/ ، وعندما نظمت العلاقات التجارية بين مصر والسودان اذ نص في المادة السابعة على مايأتي :

((لا تحصل الرسوم على البضائع الواردة من القطر المصرى عند دخولها الى السودان)) .

والمقصود من هذا القول مراعاة المصلحة المصرية السودانية على السواء ، لان السودان باعتباره بلاداً زراعية ، ولا يوجد فيه صناعات محلية يخشى مزاحمة الواردات المصرية ، فلا ضرر يأتيه من هذا النص بل على العكس يؤدى اعفاء الضرائب الى رخص في الحاجات يشعر بها المستهلك في السودان . الا ان مصر في عام ١٩٣٠ عدلت عن نظام الرسم النوعي وبقي النظام في السودان على سابق عهده ، اى كما كان عام ١٨٩٩ ، على ان الرسوم بقيت مخفضة على الواردات الاجنبية مما جعل البضائع الاجنبية وخاصة اليابانية تغزو السوق ، ولم يبق مجال للمصنوعات المصرية ، ومن هنا يتبين مب الاضرار التي حاقت بالتجارة المتبادلة بين شطرى الوادى بسبب التفرقة في النظام الجمركي المتبع فيهما ، واعتبارهما منفصلين دون اى مبرر الا السياسة الانكليزية .

على ان هذه الاضرار التي لحقت مصر اصابت السودان ايضا ، لان مصر سوق للسودان بحكم الجوار ، وتجاه السياسة الجمركية المتبعة في السودان اضطرت مصر ان تفرض على البضائع السودانية الرسوم التي كانت معفاة منها في عام ١٨٩٩ .

ولقد اثبتت الحرب الماضية اشتباك المصالح الاقتصادية بين شطرى الوادى باعتبار ان السودان منطقة زراعية بحته ، ومصر تتجه نحو الصناعة ، ولا بد لها من ايجاد اسواق لصناعتها ولا بد لمصر من ان تعتمد على السودان في المواد الخام الزراعية لتموين صناعتها ، كالقمح والكاوتشوك الخام والسمسم والفول وغيرها ، لقد نبهت مصر الى هذه الحقائق واخذت تتحين الفرص لتحقيق الوحدة ولكن انفراد الانكليز بحكم السودان كان عقبة كأداء في سبيل كافة الجهود التي يبذلها المصريون وان سياسة بريطانيا من عام ١٩٢٤ كادت تقتل كل امل في التعاون الاقتصادى لولا يقظة المصريين ونشاطهم ، وكان من نشاطهم ان بدأت الجمعية الزراعية الملكية وبتوجيه من عمر طوسون ان ارسلت بعثة في عام ١٩٣٦ من الماليين والتجار والزراع لزيارة السودان ولدراسة احواله الاقتصادية ،

وكان من نتيجة ذهاب هذه البعثة الى السودان ، ان تألفت لجنة في السودان تهتم بكل مايقوى العلاقات الاقتصادية ، وقد يقتضي هذا التنظيم الموحد قيام عدد من الصناعات المحلية التي تتوافر لها عوامل النجاح في السودان ، وستكون على الاغلب صناعات زراعية ، او صناعات تستفيد من التوسع في تربية الحيوانات ، ولقد بدئ بهذه الصناعات ، اى بدئ بصناعة الزيوت ، وعمل الصابون ودبغ الجلود ، ولكن كل هذه خطوات اولية لاتنجح نجاحا اكيدا ، الا اذا تمت الوحدة بين القطرين عندئذ تستطيع مصر ان تقدم للسودان الخبرة ورأس المال والايدى العاملة .

××××××

المصالح المشتركة في مياه وادى النيل

ان مصر قد انتهت الآن تقريبا من اقامة جميع المنشآت التي تمكنها من تنظيم ماء النيل داخل اراضيها ، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم في اراضي السودان ، وبهذا دخلت علاقاتها بهذا الشطر الجنوبي من وادى النيل في دور جديد يتطلب اطمئنانا تاما واكيدا الى رعاية هذه المصالح الحيوية وحتى تتمكن مصر ان تنفذ كافة المشروعات التي يتطلبها تطورها — الاقتصادي في المستقبل .

ولابد لفهم هذه المصالح الحيوية لمصر من تنفيذ مشروعات وادى النيل ، من ان نستعرض استعراضا سريعا نمو السكان في مصر ومدى التوسع الزراعي فيها ، وهذا يتطلب زيادة الانتاج — ولا بد لزيادة الانتاج من توفير الماء الذى تحتاجه كافة المشاريع المطلوبة لمواجهة زيادة السكان والسعي لاستغلال اكبر مسافة ممكنة من الاراضي ، اما زيادة السكان فواضحة من الجدول الآتي :

سنة	عدد السكان	الزيادة العددية	الزيادة المئوية
١٨٨٢	٦ر٨٠٤ر٠٢١		
١٨٩٧	٩ر٧١٤ر٥٢٥	٢ر٩١٠ر٥٠٤	٤٢ر٧
١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٣٥٩	١ر٥٧٢ر٨٣٤	١٦ر٢
١٩١٧	١٢ر٧٥٠ر٩١٨	١ر٤٦٣ر٥٥٩	١٣ر٠
١٩٢٧	١٤ر٢١٧ر٨٦٤	١ر٤٦٦ر٩٤٦	١١ر٥
١٩٣٧	١٥ر٩٣٢ر٦٩٤	١ر٧١٤ر٨٣٠	١٢ر١
١٩٤٧	١٩ر٠٤٠ر٤٤٨	٣ر١٠٧ر٧٥٤	١٩ر٥

اذن وحسب الجدول المبين نتأكد من حاجة مصر الملحة للوحدة لتتمكن من توسيع زراعتها واستغلال مياه النيل لتوفير الماء اللازم لتوسيع المساحة ، والذى نلاحظه ان اكثر الانكليز يجمعون على حق مصر في السودان ، ولقد قال ((اللورد كرومر)) في كتابه عن السودان ((انه كان ينظر الى النيل على انه نهر مصر ، وان السودان في نظره انما هو مجرد طريق يحمل الى اراضي الدلتا الخصب والحياة ٠))

ولقد اتى في خطاب مستر ((مكدونالد)) في عام ١٩٢٤ في مجلس العموم البريطاني مايأتي :
((ان على الفلاح المصرى ان يظل مقتنعا بان استقلال السودان نتيجة للاتفاقية التي نحن مستعدون لاتمامها ، وهذا لن يكون معناه ان نصيب الفلاح المصرى من الماء سوف يقل شيئا عما كان يمكن ان يتمتع به لو كان هو الذى يحكم السودان بنفسه وينظمه بنفسه ٠))

وعند المصريين من الادلة ومن السوابق مايجعلهم متمسكين بوحدة وادي النيل ، وحدة تبعد الانكليز عن وادي النيل ٠ ويكفي حتى نعتقد بادلة المصريين ان نشير الى مايأتي :

١ ــ ان الانكليز انفسهم لم ينكروا اهمية السيطرة على الجزء الجنوبي للتحكم في مصير مصر ٠
ولقد جاء في كتاب ((فلنين تشيرول)) عن المشكلة المصرية مايلي : ((ان مشروعات تخزين مياه النيل الازرق والابيض في السودان قد اعدت تحت الارشاد الشخصي للورد كتشنير الذى كان له اهتمام شديد بها لانه يرى ان النتائج السياسية الكبيرة التي ترتبط بالتحكم الدائم للسودان في مياه النيل التي تعتمد عليها كل حياة مصر ٠))
كذلك جاء في كتاب (سيدني بيل عن السودان) مايأتي :
((لا يستطيع احد ان يتمكن من حكم مصر الا اذا سيطر كذلك على وادي النيل ٠))

٢ ــ ان انفراد الانكليز بحكم السودان يفيدهم في توسيع مشاريعهم الاستعمارية الاستغلالية ٠
وتحقيقا لهذه المشاريع فقد اسفرت بريطانيا عن وجه سياستها في السودان وتحللت من اكثر المعاهدات التي كانت قائمة بينها وبين مصر على ضمان حقوق مصر في ماء وادي النيل ومثال ذلك عندما كانت الحادثة القروية التي اودت بحياة ((سيرلي ستاك)) سردار الجيش في سنة ١٩٢٤ انذرت بريطانيا مصر ، انذارا يتضمن ان انكلترا متحللة من كافة القيود التي كانت تقيدها في زراعة اراضي الجزيرة ، ومهددة باطلاق يدها في التوسع كما تريد ، فقد نص البند السادس من

الانذار ((ان حكومة السودان ستزيد المساحة التي تروى من ارض الجزيرة من ثلاثمائة الف دونم الى رقم غير محدود حسبما تدعو الحاجة)) .

ان الرأى العام قد ثارضد هذا الانذار وعارضه ، وقد اكد هذا الانذار للمصريين ان مصر لا تطمئن على حقوقها ، مادام الانكليز مسيطرين على شؤون السودان ، وما دامت وحدة وادى النيل غير محققة .

وخلاصة القول ، لا يستطيع اى انسان منصف ان ينكر مابذلته مصر من جهود في السودان وهذا مايجعلها تتمسك بحقوقها في السودان ، وهي تعلم تمام العلم الأتضارب بين مصلحة القطرين ان يتخلى الانكليز ، وترك الحكم للشعبين بانفسهما ، وعندئذ تخلق في الوادى امة فتية موحدة تلعب دورها في العصر الحديث وتقوم بمهمتها الحضارية بالنسبة للشعوب الافريقية كافة .

================

==========

=====

===

=

الفصـــــل الثانـــي

البحث الاول : لمحة تاريخية عن الحكم في السودان قبل عام ١٨٢٠

كانت بلاد السودان قبل ان تدخلها جيوش الفاتح المصرى اسماعيل بن محمد علي الكبير في عام ١٨٢٠ منقطعة عن العالم الخارجي وبقيت على هذا الانقطاع والاعتكاف قرونا عديدة يضاف الى هذا ان اعظم الرحالة في العالم لم يجدوا لديهم الجرأة الكافية للذهاب الى هذه البلاد — النائية المخيفة ، وظلوا كذلك حتى اواخر القرن الثامن عشر .

والذين استطاعوا زياره هذه البلاد قبل الفتح المصرى اربعة فقط هم : ((بروس الاسكتلندى)) ، ((وبراون الانكليزى)) ، ((والشيخ محمد بن عمر التونسي)) ، ((وجون لويس بركار السويسرى)) ، وان بركار هذا دامت رحلته وتجواله في بلاد السودان اكثر من عامـين (١٨١٣ — ١٨١٥) . ولقد استطاع هؤلاء الزائرون ان ينشروا عن اسفارهم ماشاهدوه فـي هذه البلاد ، وبذلك استطاع العالم الخارجي ان يعلم ولو شيئا قليلا عن احوال البلاد السودانية والشعوب التي مرت عليها ، ولكن مهما بالغنا في مانشره هؤلاء عن رحلاتهم لايعد الا بالشـيء اليسير لما تجب معرفته .

ان بروكار نشر اسفاره في عام ١٨١٩ وبعد عام واحد فقط من نشر بروكار لمؤلفه قررت مصر برغبة من عاهلها العظيم محمد علي ارسال حملة الى السودان في عام ١٨٢٠ ، فاتيحت الفرصـة للباحثين ان يقفوا على معارف جديدة قيمة عن السودان ، لاسيما وان الاجانب الذين رافقوا الحملة المصرية اهتموا اهتماما كبيرا بالتنقيب والبحث عن تاريخ الجهات التي اخضعتها جيوش الفاتـح المصري ، وعن اساليب معيشتهم وكيفية رزقهم .

ونستطيع ان نستنتج مما كتبه هؤلاء الاجانب ان السودان في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان خاضعا لسيطرة العرب الذين امتد سلطانهم حتى حدود بحر الغزال ، ولقد ترك العرب آثارا عميقة في كيان البلاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادى ، اذ نشروا الاسلام وتعاليمه بيـن السكان الذين كانوا منقسمين مابين معتنق للمسيحية ، وما بين محافظ على وثنيته . كما ان العرب

اخذوا يوسعون علاقاتهم التجارية مع البلاد المجاورة ، ولا سيما تجارة الرقيق التي كانت تدر عليهم ارباحا طائلة . ولقد اسسوا ممالك ودويلات في سنار ودارفور وبورنو . ومما لا شك فيه ان اقوى هذه الدويلات والممالك التي اسسها العرب هي دولة ((الفونج الاسلامية)) التي قامت في سنار والتي اسست في اوائل القرن السادس عشر على يد ((عمارة دونقس)) وقد بسطت هذه الدولة سيطرتها على النيل الازرق نحو ثلاثة قرون . ولكن الضعف اخذ يدب في كيان هذه الدولة رويدا رويدا حتى زالت في عام / ١٧٨٩/ بزوال آخر ملوك هذه الدولة حيث اغتصب السلطة منهم وزراؤهم ، وبزوال هذه الدولة بدأ حكم الهمج وهو الاسم الذى صار يطلق على هؤلاء المغتصبين الذى امتد حكمهم حتى حملة الامير اسماعيل بن محمد علي الكبير .

وفي اثناء حكم الفونج نامت في بلاد السودان بعض الاسر من المشايخ والرؤساء كانوا شبه مستقلين في اقاليمهم وتمتعوا بالسيطرة التامة ، ومن اشهر هؤلاء المشايخ ((العبدلاب)) ومنها مملكة بني عامر في شرقي البحر الاحمر . وكانت الحوادث الداخلية والمصادمات بين هؤلاء المشايخ والممالك الشبه مستقلة دائمة لا تنقطع وسبب هذه الفوضى والمنازعات الداخلية هو اضمحلال سلطة مملكة سنار ، في اواخر عهدها ، والتي كانت بقوة نفوذها وسيطرتها تمنع كل اضطراب داخلي .

ولقد زالت السلطة عن مملكة سنار منذ ان جنح ملوكها الى الكسل والاستهتار حتى بلغوا حدا من الاحتقار جعل رعاياهم ، كما قال الرحالة ((جيمس بروس)) عندما كانوا يتحدثون عن ملوكهم يتحدثون عنهم بلغة ملؤها التهجم عليهم والامتهان لكرامتهم بينما كان هؤلاء الرعايا يتحدثون عن الوزراء الهمج احاديث ملؤها التعظيم والتبجيل ، ولقد انتهى هذا الوضع قبل الفتح المصرى — بالاضطراب والفوضى العامة ، والخصام الشديد بين الاحزاب العديدة ، وادى الخصام بين هذه الاحزاب الى سفك الدماء ، وتفاقم الامور ، وقبيل الفتح المصرى لم يبق من الزعماء الا الوزراء الهمج في سنار الذين اغتصبوا الملك ، من الحكام الشرعيين ، واستقلت عن دولة سنار المشيخات والدويلات التي كانت خاضعة لها . هذه هي لمحة موجزة عن الحكم في السودان قبيل الفتح المصرى اى قبل عام ١٨٢٠ .

البحث الثاني : غاية الحكم المصرى في السودان

ان فوضى الحكم في السودان اثرت في تأخير الزراعة ، وكان من ذلك ان كثرت المجاعات التي اودت بحياة مئات الالوف من السكان ، وبخاصة في سنار وكردفان .

وكان من اثر اختلال الامن في ربوع السودان وخوف التجار من التعدى عليهم ان تحولت التجارة الى طريق البحر الاحمر فرارا من اعمال السلب والنهب وضعفت التجارة مع القطر المصرى . لهذه الاسباب ولما استتب الحكم واستقر لمحمد علي في مصر فكر محمد علي باعادة العلاقات التجارية بين مصر والسودان الى سابق عهدها . وكان يسوء محمد علي ان يرى السلطة في السودان موزعة بين مغتصبي السلطة في سنار ومشايخ العربان ، وهؤلاء جميعا لا هم لهم الا ابتزاز اموال رعاياهم والاستمتاع بلذائذ الحياة وسلب المتاجر .

وفي السنوات القليلة التي سبقت الفتح استطاعت بعض القوافل التجارية ان تصل بسلام الى اسوان والقاهرة ، وان رجال هذه القوافل عند عودتها من السودان اخذت تطيل الحديث عن خصب التربة السودانية وعن مايخفيه باطن الارض في السودان من معادن الذهب والحديد وغيرها . لهذا عز على العاهل العظيم محمد علي ان تبقى هذه الموارد العظيمة في السودان مهملة ، وهذا ما أقنعه بضرورة الفتح .

أن أكثر المؤرخين يقولون ان اسباب الفتح هو الحصول على الرقيق ، ولكن الواقع انه كانت توجد دوافع اقوى من الحصول على الرقيق ولعل اقوى هذه الدوافع التي دفعت محمد علي الى فتح السودان هي الاستيلاء على مجرى النهر العظيم الذى يروى اراضي القطرين الشقيقين ويربط بين شطرى الوادى من اقدم العصور ، وقد اخذ محمد علي يعد العدة لهذا الفتح عند اول فرصة سانحة

في سنة ١٨١٣ اوفد محمدعلي الى ملك سنار وفدا ، وكانت مهمة هذا الوفد الظاهرة هي ان يطلب من ملك سنار ان يطرد المماليك الذين فروا من مصر الى سنار بعد مذبحتي القلعة وسنار في عام ١٨١١ ، ومهمته الباطنية الخفية او القصد الاول من ذهابه فهو دراسة اوضاع السودان ومعرفة مقدار قوة السودان الحربية وما يلزم من الجيوش لفتحها ، ولقد قدم هذا الوفد عند عودته لمحمد علي تقريرا مسهبا وصف فيه الاضطراب في البلاد وضعفها الشديد بحيث انها لا تستطيع المقاومة وبعد ان

اضطلع محمد علي على تقرير الوفد وجد ان الفرصة مواتية ، لتنفيذ مآربه ، لاسيما وان ملك بربر واكثر الامارات السودانية كانت تطلب مساعدته ضد ملك سنار على ان تعترف له بسلطة التبعية ، كما ان المماليك واتباعهم الفارين من مصر اصبحوا مصدر خطر عظيم على مصر ذاتها ، ولقد استعمل محمد علي كافة الوسائل لاقناعهم بالعودة الى مصر للعيش بها معززين مكرمين حتى يأمن شرهم ، ولكنه لم يوفق لاقناعهم ، لذا اعتزم على الفتح ومطاردة هؤلاء المماليك واشياعهم حتى يستأصل شأفتهم ، وكانت آمال هؤلاء المماليك واسعة فيما يتعلق بعودتهم الى القاهرة ظافرين ، فأكثروا من شراء العبيد وصنعوا البارود والمدافع وصارت لهم قوة مقاتلة كبيرة . لذا رأى محمد علي ان ينقض عليهم قبل ان يشتد امرهم ، وهذا كان من اقوى الدوافع المباشرة لفتح السودان .

اذن ان الاسباب الجوهرية التي دفعت محمد علي الى ارسال حملة الفتح لم يقصد بها استعباد الاهالي واسترقاقهم بل كان مايقصده محمد علي من الفتح ان يربط شطري الوادي في ظل حكومة موحدة تعمل على رفاهية السودانيين والمصريين معا .

وفي ٢٠ حزيران عام ١٨٢٠ غادر القاهرة الامير اسماعيل على رأس الحملة الى السودان وانتصر على الشائقين في موقعة (فرطه) ثم تقدم في زحفه الى شندى ومن ثم الى مدينة سنار ، فسلم ملكها واعترف بالسيادة العثمانية ، وفي ١٣ تموز ١٨٢٢ دخل اسماعيل مدينة سنار ، وعلى اثر ذلك استأنف اسماعيل زحفه نحو الجنوب واخذ في اخضاع الجهات الواقعة على النيل الازرق ، واثناء ذلك تفشى المرض بين جنده ، فارسل اليه محمد علي نجدات تحت قيادة ابراهيم باشا ، فوصل ابراهيم باشا الى سنار في آب ١٨٢٢ وقد اوصاه والده بضرورة الاهتمام بتنظيم الفتوح الجديدة قبل التفكير في ضم ممتلكات وفتح جديد . ولكن ابراهيم اصيب بمرض الباسور فعاد الى مصر من سنار بعد ان اخترق الصحراء الغربية . وبينما كان اسماعيل مقيما في اقليم ((فازوغلي)) استطاع بعض الامراء في شندى ان يحرضوا الاهالي على الثورة ، فاضطر الامير اسماعيل الى العودة سريعا الى سنار ، وهناك قضى على الثورة ، واعدم احد كبار الزعماء المحرضين ((دوعسجيلاوى)) ، اما ملك شندى نمر والذى نجا من عقاب الامير اسماعيل لم يلبث ان دبر مؤامرة اودت بحياة اسماعيل ، وقد استثار هذا الغدر غضب الدفتردار ، فانتقم لمصرع اسماعيل انتقاما شديدا .

وكان محمد علي ارسل صهره الدفتردار محمد بك على رأس حملة اخرى لفتح كردفان خرجت من اسوان في ابريل عام ١٨٢١ ، وفي ٩ تشرين الاول خضع اقليم كردفان لسلطان مصر واخذ بعد ذلك الدفتردار يعمل على تنظيم الفتوح ، وباشر بالبحث عن مناجم الذهب والحديد كما اخذ في دراسة موارد البلاد الطبيعية ، وارسال الرقيق الى مصر لتدريبهم على اساليب النظام الجديد في معسكر اسوان ، وقضى على الاضطرابات في سنار ، وبهذا بدأ عهد التنظيم والانشاء والتعمير في السودان ، وانتهى عهد الفتح .

==============

اثر الفتح في حياة السودان في عهد محمد علي

اصدر محمد علي باشا امرا بتعيين اسماعيل حاكما على سنار ، في حزيران عام ١٨٢٢ وبعد موته عين الدفتردار حكمدارا على السودان في ٢٠ شباط ١٨٢٣ ، وبقي هذا حتى تشرين الاول ١٨٢٤ ولم يغادر البلاد الا بعد وصول عثمان بك الجركس ، وعثمان بك هذا توفي في ١٨٢٦/ فعين حاكما على السودان خورشيد وبقي حاكما على السودان حتى نهاية ١٨٣٨ .

كانت مهمة كل من الدفتردار حكمدار وعثمان الجركس اتمام الفتح وقمع الفتن والاضطرابات ولم يبدأ الاستقرار الا في عهد خورشيد ، فاخذ خورشيد بتوطيد اركان الحكومة ، وتعاون مع حكومة القاهرة في العمل على انعاش الزراعة واحياء بعض الصناعات ، واسس مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة السودان ، وكان بنتيجة هذا الاستقرار ان استطاع عدد من الرحالة الاجانب القدوم الى السودان والتجوال في انحائه ، في سلام وامان ، ففي عام ١٨٢٧ قام الرحالة البلجيكي ((ادولف لينان دى بلفون)) ، وكان اول اوربي وصل الى جزيرة ((آبا)) .

وما ان مضى عشرة اعوام على الفتح المصرى للسودان حتى لاحظ الاجانب الفرق العظيم في تأمين الامن والتجارة في العهد المصرى ، وتعرض القوافل للسلب والنهب في العهود السابقة .

وقد لوحظ ان الحكم المصرى وضع اسسا للاصلاح الزراعي ونظمت حياة البلاد الاقتصادية بصورة كفلت الربح للاهلين والحكومة معا ، مما زاد في عمران البلاد الى حد جعل الاشخاص الذين زاروا السودان بين عامي (١٨٢٣ — ١٨٣٨) يتحدثون عن مظاهر هذا التقدم .

ولقد قال الرحالة ((هوسكنس)) الذى وصل الى شندى عام / ١٨٣٣/ .

((ان سلطان محمد علي في السودان انما يقوم على اساس من المتحذر هدمه ، اذ ترتكز دعائمه على سياسة ملؤها الحياة والنشاط ، ويشد في ازر هذه السياسة جيش منظم وسلاح حديث)) .

ولقد وصف هوسكنس ماشاهده في بربر فتحدث عن مصنع النيلة الذى انشأه خورشيد هناك وكيف ادخل محمد علي زراعة المظلم في تلك الاصقاع ، وكيف ازدهرت زراعته حتى اصبح من المستطاع الحصول على اربعة عشر الف اته من النيلة سنويا ، ثم تحدث عن اهتمام الحكومة في زراعة القطن والقمح والشوفان ، وهذا مما زاد في مساحة الاراضي المزروعة في اقليم بربر حتى بلغت ستمائة فدان ترويها خمسمائة ساقية . كما تحدث هوسكنس عن العناية في زراعة قصب السكر في تلك الجهات .

ولقد زار ((هولرويد)) السودان في عام ١٨٣٦ واقام فيه نحو ثمانية شهور متجولا بين اقليمي دنقلة وكردفان دون ان يصيبه مكروه على الرغم من انه ظل محتفظا بزيه الاوربي ولقد علق على زيارة ((هولرويد)) وتجواله في لباسه الاوربي القنصل الانكليزى في مصر بقوله : ((هذا برهان ساطع على ان محمد علي قد غرس بذور المدنية والحضارة في السودان)) .

هذه هي اقوال احد المعاصرين الاجانب الذين زاروا السودان خلال السنوات القليلة التي تلت الفتح مباشرة ، وكلها تشهد بان عاهل مصر كان ينظر الى السودان نظرته الى مصر نفسها وقد ظل طوال سني حكمه يعنى بامر السودان ، فاستتب الامن واشتركت العناصر الوطنية في شؤون الحكم والادارة وانتعشت الزراعة وادخلت الصناعة في بلد لم يعرف الصناعة ، وانتظمت المواصلات وانشئت ترسانة لصنع السفن ونشطت التجارة ، وجرى التنقيب عن المعادن في سنار وكردفان وغيرها من الجهات ، وقضى محمد علي باشا على بعض العادات الهمجية التي كانت متبعة في السودان ومنها ان اهل ((فازوغلي)) اعتادوا التخلص من الطاعنين في السن والعجزة والمرضى والضعاف بدفنهم احياء ، فقضى على هذه العادة وعاقب من يرتكبها .

ولابد من القول انه رسمت للتعليم في السودان خطة واضحة واعيد ماتهدم من المساجد وبذلت الجهود لتأمين الحدود ورد الغارات والتي كانت متوالية من ناحية الحبشة . ان هذه السياسة التي رسم محمد علي خطوطها الاساسية سار عليها اتباعه ، ومنهم احمد باشا الجركس المشهور باسم ((ابو ودان)) الذى حكم في نهاية / ١٨٤٣/ والذى قال فيه الالماني ((فرن والفرنسي دارفو)) :

((وانه كان يتمتع بنشاط خارق للعادة ، مما ساعده على الاحاطة بكل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكم والادارة ، ولقد احسن معاملة الامراء السودانيين جريا على سياسة محمد علي في التعاون مع العناصر الوطنية)) .

ولقد اهتم احمد باشا ابو ودان بتوطيد السلطة في ارجاء السودان والقضاء على الفوضى والاضطرابات التي نشبت في كردفان وعند حدود الحبشة .

ولما توفي احمد باشا في الخرطوم في عام ١٨٤٦ خلفه فيكلي احمد باشا وعلى قصر عهده فقد قام بكثير من المشروعات الزراعية ، فتوسع في زراعة قصب السكر ، وعني بتنظيم المالية ، وفي زمنه اسس رجل الماني يدعى ((بارو)) مصنعا للصابون ، والكونياك ، ولقد استطاع هذا الالماني استخراج الكونياك من قصب السكر والبلح .

واذن كان الحكم في السودان في عهد محمد علي حكما عادلا ازال الفوضى ، وشجع الصناعة وزاد في الاراضي المزروعة ، واصبحت الطمأنينة عامة وتوطدت الحكومة ، وساعد امراء السودان المصريين في حكمهم لما شاهدوه من اخلاص في ميولهم للسودان .

هذه هي الخطة التي رسم حدودها محمد علي في السودان هي خطة التعاون المطلق بين القطرين ليكونا جزءا واحدا لا تفريق بينهما . وكان لهذا النهج الذى انتهجه محمد علي في حكمه اكبر الاثر في تمكين اواصر العلاقة والاتحاد بين قطرى وادى النيل .

البحث الثالث : الحكم المصرى في السودان حتى نهاية عهد الخديوى اسماعيل

لقد حرص محمد علي طوال حياته ان يحتفظ بالوحدة المصرية السودانية وعمل لها ما استطاع العمل والجهد ، ولقد كان من اثر سياسته الرشيدة في الشؤون ان اعطي له حكمها في عام ١٨٤١ من قبل السلطان مدى الحياة .

الا انه بعد وفاة محمد علي اصاب السياسة التركية نكسة بالنسبة لمصر ، اذ ارادت ان تضعف مصر وتجعلها كبقية الولايات التابعة للسلطة التي لا فرق بينها وبين اية ولاية اخرى ، لذا اتجهت

الى سحب الامتيازات التي تتمتع بها مصر ومنها حكم السودان ، بدأت هذه السياسة التركية منـــذ ان اعتلى عباس الاول ولاية مصر في عام ١٨٤٩ .

كانت مصر مرغمة ومجبرة بمقتضى الفرمانات الصادرة عام ١٨٤١ على قبول جميع المعاهـــدات والاتفاقات التي تعقدها تركيا مع الدول الاجنبية ، لذا وجدت تركيا من هذه الثلمة ماينفذ سياستها في اضعاف مصر ، فطلب الباب العالي من عباس باشا ان يطبق في مصر التنظيمات الخيرية العثمانية ، ومجموعة هذه التنظيمات عبارة عن مجموعة قوانين تكفل امن رعايا الدولة العثمانية على اموالهـــم واعراضهم وارواحهم ، وتفرض رقابة في ذلك تحت اشراف حكومة الآستانة ، وهذا مما يؤدي الى اضعاف مصر والغاء الوضع الممتاز لها وبالنتيجة ربما ادى الى ضياع السودان ، ولقد استطاعت تركيا ان تفرض ذلك على مصر لا سيما وانها وجدت من بين اقارب عباس نفسه من يناصبه العداء ، وايضا كانت فرنسا تؤيد وجهة النظر التركية في اضعاف مصر لانها كانت مستاءة من امتناع عباس عن تأييد نفوذها في مصر ، وروسيا والنمسا كانتا تؤيدان في هذه الآونة تركيا لغضبهما من معاونة انكلترا لتركيا .

فما كان من عباس باشا تجاه هذه الاوضاع الا ان اخذ يسعى جهده بمصادقة انكلترا واستمالتها الى تأييده في منع تطبيق التنظيمات بالشكل الذى فرضته تركيا ، ولقد وعد عباس باشا انكلترا بما كانت تريده من انشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس لتسهيل مواصلاتها مع امبراطوريتها في الهنـــد لقاء مساعدتها له .

ولقد استطاعت انكلترا ان تخدم مصر باقناع السلطان بتعديل تطبيق التنظيمات في عام ١٨٥٢ اخذ عباس يتتبع ما سار عليه جده محمد علي ، فاقبل على تشجيع التعليم بالسودان واكرم فقهـــاء السودانيين وعلماءهم وشجع منهم من اراد الدراسة بالازهر ، وانشأ في الخرطوم اول مدرسة نظامية في السودان مشابهة للمدارس المصرية ، وخصصها لمائتي وخمسين طالبا من ابناء القاطنين بمديريات نقله والخرطوم وسنار ، واختار لهذه المدرسة نخبة من الاساتذة الاكفاء وذلك في عام ١٨٥٣ .

ولم تقف جهود عباس عند هذا الحد فقد عمل على الغاء احتكار تجارة الصمغ منذ عام ١٨٤٩ وهذا مما شجع الاوربيين على الاشتغال بالتجارة في السودان ، وفي عام / ١٨٥٤/ توفي عباس وخلفه سعيد ، وقد اتجه سعيد بتفكيره نحو السودان فعني بتوثيق العلاقة بين مصر والسودان لا سيما العلاقة التجارية وقد فرح السودانيون بتولي سعيد الحكم لما عرف عنه من سمعة حسنـــة .

وقد قال القنصل النمساوى في الخرطوم ((ويعني كبار الشيوخ من السودانيين واسع الآمال ويتوسمون الخير العميم على يد سعيد باشا ، على ثقة من ان رغباتهم سوف تلقى على الدوام آذانا واعية في القاهرة ، وقد حقق سعيد آمال السودانيين ، فسمح لهم بالاتجار مع مصر في حرية وامان ، الغى الضرائب الجمركية على التجارة الداخلية بين اقاليم الوادى .))

ولقد زار سعيد باشا السودان بنفسه وذلك ليرى بنفسه اوضاع السودان وما وصلت اليه ، عند زيارته خفض على الفلاحين الضرائب الى اقل حد مستطاع ، ولعل اهم ما اسفرت عنه رحلة سعيد الى السودان هي ان شكل مجلسا وناديا من السودانيين انفسهم واشركهم في تقدير الضرائب وعهد اليهم بتحصيلها ،

وتوفي محمد سعيد في عام ١٨٦٣ واعتلى اسماعيل ولاية مصر وبذلك بدأت صفحة جديدة في تاريخ السودان .

عهد الخديوى اسماعيل :

نستطيع ان نؤكد ان وحدة وادي النيل تأيدت قبل ان يستلم اسماعيل الحكم بما يقارب الاربعة عشر عاما ، ولقد سار اسماعيل على ما سار عليه اسلافه في طريق اصلاح السودان ، وفي تمهيد السبل لمعاونتهم على الاستقرار والعيش المنظم الهادئ ، ولم تختلف وسائل اسماعيل عن وسائل محمد علي واعقابه ، فاختار اكفاء الرجال لملء المناصب في السودان . وابرز ما ظهر في عهد اسماعيل في السودان هو اشراك اكبر عدد ممكن من السودانيين في الحكم ، وهذا العمل اجتذب قلوب الزعماء السودانيين ورؤسائهم فاطمأنوا الى حكومة المصريين وعمدوا الى الانضواء تحت رايتها .

واذن كانت سياسة اسماعيل في السودان قائمة على احترام الشيوخ والزعماء واشراكهم في الحكم والادارة وكان لهذه السياسة اكبر الاثر في القيام بالاصلاحات الواسعة في جميع ارجاء البلاد ، وتوطيد دعائم الامن ، ولقد اصبح الفلاح السوداني في عهد اسماعيل مالكا للارض التي يفلحها ويزرعها بينما كانت ملكية الارض تعتبر سابقا لملوك الفونج ، وهم يمنحونها لمن يريدون من رعاياهم هبة ، وقد نجم عن تثبيت الملكية واستقرار الاهلين في الارض والاقبال على زراعتها ان نشطت الزراعة نشاطا كبيرا واستطاعت الحكومة ان تنفذ برنامج زراعة القطن ، وذلك بان اعفت من يزرع قطنا من كل ضريبة ،

ولقد شجعت الحكومة ايضا زراعة الدخان في السودان ، وارسلت للسودان خبراء انكليز لزراعة البن وهؤلاء الخبراء سبق لهم ان اتقنوا زراعته في الهند .

وتحسنت طرق المواصلات ومدت الخطوط الهاتفية ، وفي سنة ١٨٧١ ابرم الخديوي عقدا مع المهندس الانكليزي ((جون فولر)) لمدة خمس سنوات وكانت مهمة هذا المهندس وضع التصميمات اللازمة لسكة حديدية تربط السودان بالوجه البحري .

والواقع ان الاصلاحات الانشائية المتعددة قد تم في هذا الصدد اكثرها ، ولا بد لاتمامها من نفقات جسيمة ، ولا بد لتأمين هذه النفقات من اتباع سياسة مالية تهدف الى اغراض محدودة ليمكن انجاز كافة المشاريع الاصلاحية .

ولما كان من قواعد الحياة الاقتصادية المنظمة ان يتكفل كل قطر بقدر الامكان بسداد مايحتاج اليه من نفقات من موارده الخاصة ، فعمل الخديوي على انشاء موازنة مستقلة للسودان ، تحدد بموجبها الواردات والنفقات ، وتتدخل مصر عند ظهور العجز في مالية هذه الاقاليم .

وظل الخديوي طوال مدة حكمه يسدد ماكان يحدث من عجز ظاهر في هذه الميزانية عاما بعد عام .

وفي عهد اسماعيل كثر تعمير المساجد وصرف المرتبات لأئمة هذه المساجد ، وتوزيع الارزاق عليهم ، وشجعهم على نشر الثقافة بالاضافة الى ماكان يأتي به من الطلاب السودانيين الى مصر لتعليمهم ، تلك كانت سياسة اسماعيل التعليمية في السودان وهي سياسة كلها تتجه الى تعليم السودانيين وتنوير اذهانهم .

المبحث الرابع : مكافحة الرق والنخاسة ((غردون ومعاهدة الرقيق))

تغلغل الرق في السودان من ازمان بعيدة ، وقد ازدهرت تجارة الرقيق في السودان من اوائ القرن السادس عشر ، ولقد هاجر العرب قبل الاسلام الى السودان وازدادت هجرتهم في القرن السا الميلادى ، عن طريق مراكش، ومصر والحجاز ، وفي عهد السيطرة في الشعوب العربية تغلغل الرق وكثر في بلاد السودان ، وذلك بان السادة العرب كانوا في حاجة ماسة الى الرقيق ليكونوا خدما وجن وعمالا للزراعة ، وسلعا للتجارة ، واخذوا يستحصلون على هذا الرقيق شراء من قوافل الجلابين التي كانت تجلب العبيد من ((برنو)) وبرتو والحبشة وغيرها ، واضافة لذلك اخذوا يشنون غارات الغزو على الجهات الملاصقة لاماراتهم التي شكلوها ، ولقد ساعدت كثرة الحروب الاهلية التي نشبت بين الامارات في السودان على انتشار النخاسة ، وبمرور الزمن اصبح الرقيق يدفع كضريبة للامارات ، اى يمثل ماتدفع الضرائب دراهم اليوم لكبار الرؤساء ، وان سلاطين سنار ودارفور كانوا دائما في حاجة الى المال للانفاق على شؤون الحكم ، ولما كانت الضرائب لم تكف لسد حاجاتهم وحرصا على زيادة وارداتهم ، اخذوا يرسلون الغزو لصيد الرقيق من بين جيرانهم السود حتى يبيعوهم الى الجلابين واصبح صيد الرقيق معترفا به قانونا ، ومسلم بشرعيته ، وبهذا اصبحت تجارة الرقيق اهم تجارة في السودان وكانت اهم اسواقه قبل الفتح المصري ، في بربر وشندى وسواكن ومدينة سنا ، كما ان قوافل الجلابين احضرت الرقيق الى اسواق القاهرة وصارت مصر تصدر الرقيق الى الآستانة ثم الى اوربا الجنوبية ولم يستنكر العالم هذا الوضع في ذلك الوقت اى في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر لان نظام الرق كان سائدا في العالم الشرقي وفي بعض الاقطار الاوربية وفي افريقيا ، وعند مجيء نابليون الى مصر كان المماليك اصحاب السلطان في البلاد ، دون الباشا العثماني وفي هذه الآونة وجد الرقيق الاسود في مصر ، وكان جزءا من نظام البلاد الاجتماعي والاقتصادى على النحو الذى كان فيه في بلاد السودان ، لذلك لانرى غريبا ان يكون من جملة اسباب الحملة التي سيرها محمد علي في عام ١٨٢٠ . الى السودان طلب العبيد وان هذا الطلب من قبل محمد علي لم يثر اهتمام قناصل الدول وممثليها في مصر .

وقد قال احد القناصل في القاهرة ((د روفتي)) : ((ان الرغبة في زيادة عدد السكان وتعدد جنسها بجلب العبيد من السودان كانت سببا من اسباب الحملة)) .

وقال قنصل السويد ((بوكتي)) : ((ان محمد علي يريد جلب العبيد حتى يستخدمهم في الزراعة بسبب نقص الايدى العاملة في الحقول وحتى يدرب جزءا منهم على اساليب الحرب الاوربية الحديثة)) .

ومع ان الفشل كان نصيب تلك المحاولة التي اراد بها محمد علي انشاء جيشه الجديد في مصر من السودانيين فقد ظلت الحاجة ظاهرة طوال مدة الحكم الى استخدام العبيد في الاعمال العمرانية في مصر والسودان معا .

كانت حكومة محمد علي تتساهل في مبدأ الامر مع الاوربيين المقيمين في مصر في شراء العبيد واقتنائهم واخيرا نظمت شراء العبيد من قبل الاوربيين واشترطت لذلك شرطين :

١ — يجب ان يعتنق العبد المباع الدين الاسلامي .

٢ — ان لايغادر مصر اطلاقا .

ولقد قال القنصل الروسي في مصر ((بيتزوني)) : ((انه من المتعذر سريان قرار موءتمر فيينا الذى صدر عام ١٨١٥ بابطال تجارة الرقيق في مصر ، وذلك لانه لايستطيع احد من القناصل — التدخل في عادات صارت جزءا من التشريع المحلي حتى ان الاوربيين انفسهم المقيمين في مصر صاروا يستخدمون العبيد في منازلهم)) .

الا ان الضمير الانساني استيقظ واستفظع العبودية وتبنت انكلترا على وجه الخصوص الغاء الرق والنخاسة وتجارة الرقيق الشائنة وبدأ رجال السلك الدبلوماسي الانكليزى والهيئات النيابية يبذلون الجهد لمكافحة هذا الداء وبدأوا بنشاطهم لذلك في اعظم مراكزه اى بدأوا في القارة الافريقية ، ولابد من القول ان محمد علي باشا رحب بالفكرة ، ولقد حضر في عام ١٨٣٧ عضو البرلمان الانكليزى الدكتور ((جون بورنج)) صاحب التقرير المشهور عن مصر وكريت وتحدث الى محمد علي في موضوع الغاء الرق وتجارته الشائنة في السودان واخبره انه علم ان جنوده في السودان يستوفون — مرتباتهم من الرقيق وهم يقومون ببيعه ، فاستغرب الباشا هذا القول ووعد باصدار الأوامر الى حاكم السودان في مساء نفس اليوم الذى حصلت فيه المقابلة يطلب اليه ان يمنع منعا باتا استخدام الجنود

واعطاء مرتبا تبسم من الرقيق . واضاف على ذلك انه يمنع منعا باتا الاجانب المقيمين في السودان من ان يتجروا في الرقيق .

وفي عام ١٨٣٧ ارسل الى حاكم السودان خورشيد باشا امرا رسميا لمنع دفع مرتبات الجند من الرقيق وقال في هذا الامر ((ان هذا العمل يتعارض مع رغباته تماما ومن شأنه ان يلحق العار بشخصه في نظر جميع الشعوب المتمدنة وخاصة في نظر الحكومة الانكليزية التي تقوم بيننا وبينه علاقة وصداقة)) . وفي عام ١٨٣٨ اعلن محمد علي باشا في الخرطوم الغاء تجارة الرقيق اثناء زيارته للسودان ثم اطلق سراح حوالي خمسمائة من العبيد الذين سبق ان اسرهم احمد باشا ابو ودان من العصاة ، وامر محمد علي بانشاء مستعمرة زراعية على النيل الازرق تضم الذين يعجزون منهم عن العودة لبلادهم ، لذلك ارسلت جمعية الغاء الرق في لندن عام ١٨٤٠ ((نيشارد مالك)) الى مصر ليحمل شكر الجمعية الى محمد علي . وفي عام ١٨٦٢ روقب نشاط النخاسين في النيل الابيض وفي عام ١٨٦٤ اعد رئيس الجمعية الملكية الجغرافية في لندن مذكرة تتضمن تجهيز حملة الى اقاليم افريقيا ، قدمتها لوزير خارجية بريطانيا ((اللورد رسل)) لدراستها ، تتضمن فضائح تجارة الرقيق ومعالجة ذلك باقامة حكومة تمنع نشاط النخاسين في جهات النيل العليا ، وقد ارسلت هذه المذكرة من حكومة لندن الى وزيرها المفوض في مصر في عام ١٨٦٥ لتعرض على الامير وفعلا عرضت على الامير اسماعيل ولاقت من نفسه ترحابا ، فشرع اسماعيل يعد برنامجا واسعا للقضاء على الرق والنخاسة ، وفرضت الرقابة على النخاسين في النيل الابيض ، وطلب اسماعيل معاونة قناصل الدول في الخرطوم لرفع حمايتهم عن تجار الرقيق من العرب والاوربيين ، وبهذا طهرت الحكومة المصرية النيل الابيض من تجار الرقيق .

ولكن هذه التجارة انتقلت الى اماكن لا سلطان لحكومة مصر عليها اى انتقلت الى اقليم بحر الجبل وبحر الغزال ، ولا بد للقضاء على تجارة الرقيق من ضم هذه المناطق الى حكومة مصر لذا اعدت الحكومة المصرية في عام ١٨٦٩ حملة لاحتلال مناطق بحر الغزال والقضاء على تجارة الرقيق وكانت هذه الحملة بقيادة محمد البلالي ، وكان من اغراض هذه الحملة بالاضافة الى القضاء على النخاسة احتلال منطقة بحر الغزال وضمها الى مصر لانه لايمكن القضاء على تجارة الرقيق الا بالاستيلاء على وكر النخاسة وهو منطقة بحر الغزال .

ولكن البلالي اخفق في حملته ، فارسلت حملة اخرى في عام ١٨٦٩ بقيادة صموئيل بيكر الى جهات غندكورد للغرض نفسه الذى ذهبت بشأنه حملة البلالي ، ولكنها اخفقت ايضا ، باقامة حكومة في هذه المنطقة لمقاومة تجارة الرقيق ، ولم تستطع من الاستيلاء على المنطقة الكائنة بين غندكورد والبحيرات الاستوائية .

وبعد اخفاق هاتين الحملتين بات لايجرؤ انسان على مغادرة غندكورد دون التعرض لموت محقق بسبب اعتداء قبائل السود المنتشرين هناك ، فوقع الاختيار على شارل جورج غردون ليقوم بما اخفق به البلالي وبيكر ، اى اقامة حكومة في خط الاستواء تمنع تجارة الرقيق وتكون تابعة للحكومة المصرية ، ومن اهم المطالب التي طلبت من غردون ادخال السفن الى بحيرات البرت وفكتوريا بقصد التجارة المشروعة .

غادر غردون القاهرة عام ١٨٧٤ ووصل الخرطوم في ١٣ آذار ، فاصدر امرا باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة المصرية ، ومنع اى فرد من الذهاب الى مديرية خط الاستواء دون ان يكون لديه تذكرة من حاكم السودان تسمح له بالدخول الى مديرية خط الاستواء ، وموقعا على هذه التذكرة من سلطات غندكورد اوغيرها ، وهدد من يخالف هذه التعليمات باقسى العقوبات ، كل ذلك في سبيل مراقبة تجار الرقيق .

ومنذ وصول غردون الى غندكورد كان اهم ماقام به مصادرة مراكب التجار المحملة بالعاج والرقيق ، وانشأ عددا من المحطات الحكومية على بحر الجبل ، وذلك للقضاء على النخاسة في اقاليم النيل العليا .

وكان من اثر هذه الاجراءات التي اتخذها الخديوى بين عامي / ١٨٦٥ / و / ١٨٧٣ / للقضاء على تجارة الرقيق في السودان الشرقي وساحل البحر الاحمر الغربي ، ان اقبلت انكلترة على تأييد السلطات تأييدا مطلقا ، وفي ٤ آب ١٨٧٧ عقدت معاهدة الغاء تجارة الرقيق بين بريطانيا والخديوى اسماعيل .

وكان من اثر الغاء الرقيق وتأييد مصر لهذا الالغاء ان زال بين قطرى الوادى التفاوت في المنزلة الذى كان من شأنه ان يجعل السودان مسودا ومصر سيدة ، وبزوال هذا التفاوت ومرد المساواة حصل التقارب الروحي بين الشعبين وزالت مخاوف السودانيين من استعلاء المصريين عليهم .

غردون ومعاهدة الرقيق :

منذ عام ١٨٧٣ بدأت المفاوضات بين مصر وانكلترة وانتهت بعد مضي اربع سنوات بابرام معاهدة الرقيق في ٤ آب ١٨٧٧ واشتملت هذه المعاهدة على الاجراءات التي تكفل في نظر الحكومتين المصرية والانكليزية القضاء على تجارة الرقيق في مصر والسودان ، وهي اجراءات تكاد تكون نفس الاجراءات التي كانت متبعة في القضاء على هذه التجارة الشائنة ، حسب تعليمات الخديوي ، منها انزال العقوبة الصارمة بالتجار ، وتسليم رعايا الدول الاجنبية المتهمين بهذه التجارة حتى يحكموا امام المحاكم المختصة ، واستخدام العتقاء في الاعمال الملائمة لهم وتعهد الحكومة بتعليم اولادهم على حسابها ، الا ان الجديد في هذه المعاهدة ، هو الحق للطرادات البريطانية في تفتيش السفن المصرية في البحر الاحمر وخليج عدن ، وفي المياه المصرية اجمالا ثم تسليم اصحاب هذه السفن اذا وجد لديهم رقيق الى السلطات المصرية حتى يحاكموا امام المحاكم الوطنية ، وكذلك اعطيت الحكومة المصرية الحق في تفتيش السفن التي تحمل اعلاما بريطانية على ان يسلم اصحابها الى السلطات البريطانية ان كانوا من المصريين .

وبهذه الصورة كانت معاهدة الرقيق عبارة عن عدد من الاجراءات ، الغرض الوحيد منها تنفيذ سياسة التقييد ، وحددت هذه المعاهدة مددا للقضاء نهائيا على تجارة الرقيق ، الى ان غردون والكولونيل ستيوارت صاحب التقرير المشهور عن السودان قالا ان من المتعذر بل من المستحيل تنفيذ معاهدة الرقيق في الاقاليم السودانية بصورة تكفل الغاء الرق وتقضي على تجارة الرقيق في المدد المحددة في المعاهدة . وكانت نهاية المدة للالغاء في مصر عام ١٨٨٤ وفي السودان عام ١٨٨٩ ، حتى ان بعض المعاهدين قالوا ان الحكومة الانكليزية عندما حددت هذه المدد كانت متأثرة بآراء اناس كانوا يجهلون حقيقة مسألة الرق في مصر والسودان ، لذا اصبح لابد من اللجوء الى السيف والنار ، لتنفيذ المعاهدة ، وكان غردون الرجل الذي وقع عليه الاختيار لتنفيذ هذه المهمة الشاقة ، ووجد نفسه مضطرا لاستعمال السيف والنار ، مع اعتقاده بانه كان يستحيل تنفيذ معاهدة الرقيق في السودان بنفس الدقة التي تطلبها الحكومة الانكليزية ، ورغم اعتقاده بان الخديوي مضى المعاهدة مضطرا لذلك فان المسؤولية التي سببت اشتعال الثورة في السودان وما جرى فيه من حوادث تقع على عاتق الحكومة الانكليزية وغردون .

لقد عين الخديوى غردون حاكما على السودان في عام ١٨٧٧ ومنحه كافة السلطات المدنيـة والعسكرية على جميع الاراضي الممتدة من وادى حلفا في الشمال الى مديرية خط الاستواء في الجنوب ومن دارفور في الغرب الى ساحل البحر الاحمر في الشرق ، وكانت التعليمات التي تلقاها من الخديو توجب عليه السعي الاكيد في القضاء على تجارة الرقيق ، لم يقصد غردون بادئ الامر ان يتبع سياسة الالغاء العنيفة بل كان يقصد ان القضاء على تجارة الرقيق امر سهل ، واذا احكمت الرقابة على نشاط تجار القوافل ، ومما يجب تأكيده ان معاهدة الغاء الرق لم تحدث اى هياج في السودان ، واكسب غردون هدوء السودان ، واخذ غردون يعامل الناس معاملة حسنة فاكتسب محبة الاهلين ، وهكـذا سار غردون في الحكم سيرة طيبة ، ولكن سرعان ما تغيرت الاحوال ودارت الدنيا دورتها فجد من الحوادث ما جعل غردون يعدل عن السياسة الحكيمة ويتبع سياسة جديدة من العنف نفرت منه الاهلين وسبب ذلك ان الخديوى طلب من الحكومة الانكليزية استخدام احد ضباط البحرية للاشراف علـى البواخر التي تمر في البحر الاحمر لاحكام الرقابة على تجارة الرقيق ، فعينت الحكومة الانكليزية فـي عام ١٨٧٨ الكابتين ملكولم ، قام ملكولم برحلة على السواحل فتأكد من ان تجارة الرقيق لا تـزال قائمة على اشدها بين مينائي زيلع وتاجورة ، ويقوم بهذه التجارة اسرة محافظ زيلع المدعـــو : ((ابو بكر شحيم)) فقرر حجز افراد هذه الاسرة وارسالهم الى حاكم السودان غردون ، وخاف غردون ان يهدم له ملكولم ما استطاع تأمينه من امن وسكون ، لهذا ذهب غردون الى زيلع واطلق سـراح المسجونين وكان من بينهم ابن ابي بكر شحيم نفسه ، فغضب ملكولم لعمل غردون وقدم استقالته ، وقبل غردون بعد استقالة ملكولم ان يأخذ على مسؤوليته الغاء الرق والقضاء على تجارته ، في البحر الاحمر والاقاليم السودانية ، واخذ يتحمس لما وعد به ، واضطر الى اتباع سياسة العنـف فاخذ يصادر اموال التجار وينفذ العقوبات الصارمة تطبيقا لمعاهدة الرقيق فاطمأنت الحكومة الانكليزية لتعهد غردون بالقيام بهذا التنفيذ .

واصبح غردون يشك حتى في الموظفين المصريين ويعتقد انهم يتاجرون بالرقيق ويتآمرون على افســاد خططه فعمد الى طرد طائفة كبيرة من الموظفين المصريين من الخدمة في عام ١٨٧٨ واستبدلهم بموظفين اوربيين وسودانيين .

لم يتوفق غردون بهذا العمل لاسيما انه لم يحقق تحقيقا دقيقا في امور هؤلاء الموظفين الذين ابعدهم عن العمل وانما اكتفى بما وصل اليه من وشايات من اعدائهم وايضا لم يكن الموظفون الجدد اكفاء وهذا سبب نقمة الاهلين وقلة هيبة الحكومة المصرية في نظرهم ، كذلك اخذ غردون ينعزل الموظفين السودانيين الاكفاء مما زاد في نقمة الاهلين ، لقد استغل تجار الرقيق هذه السياسة الخاطئة التي سار عليها غردون ، فاخذوا باللجوء الى اوكارهم القديمة في بحر الغزال واخذوا يلتفون حول السلطان هرون صاحب ثورة دارفور ، والذى لايزال معتصما في نيورينا وسط جبل مرت المنيع ، واخذوا يحضون على الثورة سليمان بن الزبير المعين مديرا على بحر الغزال من قبل غردون ، وقد وفقوا الى ذلك حيث اعلن ابن الزبير العصيان وشق عصا الطاعة على الحكومة المصرية ، فسير غردون حملة عسكرية عليهم بقيادة جسي ، وقبل ان ينتهي جسي من القضاء على ابن الزبير اعلنت الثورة في كردفان على يد احد قواد الزبير السابقين ، وفي دارفور على يد السلطان هرون ، فذهب غردون بنفسه الى كردفان ودارفور على رأس حملة وقضى على هاتين الثورتين ، وبعد ذلك ارسل النجدات الى جسي الذى استطاع ان يقضي على الثورة بعد استسلام ابن الزبير .

على ان القضاء على هذه الثورات كان ظاهريا وموقتا ولا يمكن ان يدوم طويلا لان البلاد من اقصاها الى اقصاها كانت تطغى عليها مُوجة شديدة من التذمر والكراهية العميقة لحكومة مصر بسبب ماكان يبديه عملاؤها من مغالاة في تنفيذ معاهدة الرقيق التي هزت كيان البلاد الاقتصادى والاجتماعي هزة عنيفة ، وكان من نتيجة ذلك الثورة المهدية .

=========

البحث الخامس : خلاصة الثورة المهدية

كان لعزل الخديوى اسماعيل ومغادرة غردون البلاد السودانية ((وهو الذى كان ينفذ سياسة الالغاء بكل شدة)) آثار خطيرة اذ ان الحكومة في الخرطوم ضعفت واسترد تجار الرقيق ثقتهم بانفسهم واطمأنوا الى امكان مقاومة الحكومة ولم تمض مدة قليلة الا وكانت قوافلهم تسير محملة العبيد الى موانئ البحر الاحمر ، وساعد على ذلك ان كافة الموظفين السودانيين الذين عينهم غردون في مناصب المديريات مابين عامي ١٨٧٧ - ١٨٧٨ اخذوا يتجرون بالرقيق معتمدين على

ضعف حكومة الخرطوم التي عجزت عن وقف ذلك التيار الجارف الذي احدثه ذهاب غردون وعزل اسماعيل ، واخذت انكلترة تلح على الخديوي توفيق بمتابعة الضغط في تنفيذ المعاهدة ، وارسلت تعليماتها الى قنصلها في القاهرة عام ١٨٨٠ ، وارسلت هذه التعليمات المشددة الى رؤوف باشا الحاكم الجديد في السودان بعد غردون ، ولكن نشاط الوالي الجديد في الغاء الرق لم يصل الى نتيجة بل بالعكس زاد نشاط التجار واخذت التقارير ترد الى القنصل الانكليزي في القاهرة ، وكلها تتضمن عجز حكومة الخرطوم عن تنفيذ المعاهدة ، وزادت الكراهية ضد الحكومة ليس فقط بين تجار الرقيق بل بين السودانيين عموما الذين اتحدوا مع تجار الرقيق رغبة منهم في التخلص من الحكم المصري . لقد كانت الثورات التي حصلت قديما بتأثير من النخاسين والتجار اما الآن اى في الثورة المهدية ، فقد انضم الاهلون الى التجار واخذوا يتحفزون للثورة لانهم اصبحوا يعتقدون ان سياسة الالغاء منافية لنظمهم وعقائدهم الدينية التي تقر الرق ، ولقد زاد في كره الاهلين للحكم المصري ، ان جباة الضرائب كانوا من الجند المعروفين بوحشية الطباع ، حتى اخذ بعض الاهلين يعتصمون بالجبال هربا من الجباة ، فاتقفرت القرى واشتد الفقر وكثرت الفاقة .

وهكذا وجد الوالي رؤوف عند حضوره الى الخرطوم ان السودان يغلي بمراجل الحقد والثورة ، والذي يوضح هذه الحالة التي كانت عليها السودان كتاب احد الاساتذة السودانيين الى احد اساتذة الازهر ، ولقد وصف هذا الكتاب الحالة في السودان في عام ١٨٧٨ ، ومما جاء في هذا الكتاب : ((ان الحكومة كأسد كاسر والأهالي كأنعام ضالة لا راعي لها غير الأسد الكاسر هذه حالنا اليوم ، اما انا فاني اؤكد لك ان هذه الاحوال لا تدوم الا اياما قلائل ، وسترى ان الاغنام السود ستنقلب الى ذئاب ، وسيرأسها اسد كاسر وسيموت الاسد الظالم شر ميتة)) .

اما هذا الاسد الكاسر فكان فقيه ((آبا)) محمد احمد ، الذي ادعى المهدية بعد ذلك ، لقد جعل هذه التاجية اعتماده على تجار الرقيق ، ولما كانت جزيرة آبا وسط النيل الابيض ، اى انها تقع في طريق الجلابين والنخاسين ، فقد صار يقصده هؤلاء عند تربصهم لصيد الرقيق ، وذاع صيت هذا الفقيه في كل مكان ، واخذ الناس يشكون اليه ما حل بهم من ظلم الحكومة ، وقوى نفوذ هذا الفقيه عندما اشتط غردون والمديرون الاوربيون الكفار ، كما كان يسميهم الاهالي ، في تنفيذ معاهدة الرقيق وقتل التجار ومرافقيهم ، ولقد احتج على معاملة التجار مرات عديدة ولكن

دون جدوى ، لذا اخذ يحرض الناس على الجهاد في سبيل الله ، ولقد انقلب من داعية دينية الى زعيم اجتماعي للسودان ، وكان من رأيه ان طرد المصريين من السودان كفيل وحده باعادة النظام والامن الى نصابهما ، واخذ هذا الفقيه يدعو الى توزيع الملكية بالتساوي ويجب ان لا يحصل من الضرائب الا مافرضه القرآن ، فاستهوت هذه الآراء والنظريات لب عبد الله التعايشي وكان من ابرز زعماء صيادي الرقيق شأنا واشدهم بأسا وقوة ، فذهب الى محمد احمد واستحثه ان يعلن دعوته بانه المهدي المنتظر على شريطة ان يستوزره فقبل هذا العرض .

ولقد كتب منزل القنصل النمساوي بالخرطوم ان الاخبار قد وصلت من جزيرة آبا الى الخرطوم في تموز ١٨٨١ تفيد بان الفقيه قد اعلن للملاء انه المهدي المنتظر وكلف من قبل الله تعالى بتأسيس دولة اسلامية مترامية الاطراف تكون عاصمتها مكة .

ولكن العثرة وقفت في طريق الفقيه ومؤيديه لان السودانيين كانوا يكرهون الاجانب لا المصريين وكانوا يعتبرون حكومة مصر بريئة ولا يسوغ شرعا الثورة عليها ، لذا عمد الفقيه الى ابتكار نظرية يقبلها بسطاء العقول بشأن النقمة على الحكومة المصرية وهذه النظرية تتلخص بالقاء تبعة اخطاء الاجانب على الحكومة المصرية لانها هي التي امرت بتعيينهم .

وفي آب ١٨٨١ ارسل الحاكم رؤوف باشا حوالي المائتين من الجنود للقبض على الفقيه ولكن انتصر عليهم الفقيه وذاع صيته وارسل رؤوف حملة اخرى كان نصيبها الفشل .

وانتشرت اخبار انتصارات المهدى في كافة انحاء السودان وفي شباط ١٨٨٢ ارسلت حكومة مصر بطلب لرؤوف باشا فذهب الى القاهرة وبعد شهر من وصوله للقاهرة اعلنت الثورة في سنار وهكذا عمت الثورة كافة انحاء السودان .

وفي اوائل عام ١٨٨٣ استطاع المهديون الاستيلاء على البحر الابيض وقويت الثورة وانتشرت في كافة انحاء السودان وانتهت بتطبيق الحصار على الخرطوم وهكذا استسلمت كافة المديريات الى المهديين .

لقد قررت الحكومة الانكليزية في عهد حكومة غلادستون اخلاء السودان وجعل حدود مصر عند وادى حلفا رغم احتجاج المصريين ووقع اختيار الحكومة الانكليزية على غردون لتنفيذ سياسة الاخلاء .

ولقد قرر غردون اخلاء السودان من القوات المصرية وانشاء حكومة محلية ، الا ان غردون لم يستطع ان ينفذ برنامج الاخلاء لان الدراويش احاطوا بحامية غردون وحاصروا الخرطوم وعطلوا المخابرات البرقية .

لذا قررت الحكومة الانكليزية تخليص غردون وخصصت ثلاثمائة الف جنيه للبدء بالعمليات لتخليص غردون وعهدت للسير وسلي برئاسة الحملة ، ووصل وسلي في ٩ ايلول ١٨٨٤ الى القاهرة وفي ٥ تشرين الثاني غادر وادي حلفا بطريقه الى الخرطوم ، لكن المهديين استولوا على الخرطوم قبل وصول الحملة وقتلوا غردون وضربت القناصل وبلغ عدد القتلى ٣٣٢٧ بيوم واحد ، وبهذه المأساة المريعة اسدل الستار على الحكم المصري بعد اكثر من ستين عاما وبدأ حكم المهديين بالسودان .

يتضح مما سبق ان الثورة المهدية اوجدت بعض العثرات امام وحدة الوادي مما اخر الوحدة بعض الوقت .

=========

البحث السادس= نظرة عامة عن الامن والتعليم والقضاء والمالية في السودان

الامن : حين نعطي صورة صحيحة عن تأمين الامن في ربوع السودان وسعي الحكومة المصرية لتأمينه نذكر الامر الذي اصدره والي مصر في ٢١ آب ١٨٦٦ الى حاكم السودان جعفر باشا :

لقد ارسل جعفر باشا الى والي مصر كتابا اخبره فيه ان احمد ابو شيبة احد اشقياء جهات البحر الابيض، قد انقض على اهالي الدنكة والشلوك مع عدد من اعوانه الاشقياء ونهب مواشيهم ولكن اهالي الدنكة لحقوا بهم وقتلوا ابا شيبة وخمسين نفرا من اقاربه وجماعته .

وبوه الكتاب ان محمد عيسى ابن الفقير عبس قد غزا الدنكاويين ايضا مع بعض اعوانه الا انه لم يقو على مقاومة الجند الذين عينوا لحراستهم ، وان مافعله مدير البحر الابيض ان وزع الرقيق والاموال التي صودرت من الاشقياء على الجنود الذين استولوا عليها بدون مقابل وباع قسما من الرقيق الى الموظفين .

فما كان من والي مصر الا ان قرر عزله وعين وكيل مديرية البحر الابيض مكانه ، ثم اصدر امرا الى حاكم السودان تعليقا على هذه الحوادث قال فيه : ((ان اهم مانفكر فيه ونسعى الى تحقيقه هو ادخال

السودان بما فيه جهات البحر الابيض في دائرة المدنية والعمران ورغبة منا في ذلك فقد انشأنا مديرية البحر الابيض التي كلفنا انشاؤها الكثير من النفقات ٠

وان مدير البحر الابيض لم ينظر الى ان من اهم واجباته حفظ الامن في تلك الجهة وقطع دابر الاشقياء والاشرار ، واوصيناه ان يجعل هذا نصب عينيه ، ولكنه لم يعبأ بما اوصيناه فلم يرسل الا القليل من الجند لهؤلاء الاشقياء ٠

وايضا ان الحكومة الغت بيع الرقيق منذ مدة طويلة اذ بهذا المدير يخالف ذلك كل المخالفة ويقدم على بيع الرقيق الذى استولى عليه من الاشقياء وفي ذلك مافيه من الاستهتار بأوامر الحكومة ومن اجل ذلك يجب ان لا يكتفى بعزله وانما يجب ان يحكم عليه بالاشغال الشاقة ليكون عبرة للآخرين واما الرقيق الذى باعه فيجب استرداده واعادته الى اوطانه ٠

لذا يجب ان تعملوا على عدم وقوع مثل هذه الحوادث المؤلمة مرة اخرى وان تحولوا دون تعدى الاشقياء والاشرار على جهات هذه المديرية ، اما الاشقياء واتباعهم فيجب القاء القبض عليهم واستخدامهم بالاشغال الشاقة مكبلين بالسلاسل)) ٠

هذا نموذج عن اوامر الولاة المصريين بشأن تأمين الامن في السودان ، فلقد كان الولاة المصريون لا يتساهلون مع اى مدير لا يسعى الى القضاء على اعمال الشقاوة ، وبهذا تمكنوا من اقامة دعائم الامن والطمأنينة في ربوع السودان ٠

التعليم : اما بشأن السعي الحثيث لتشجيع العلم في السودان من قبل الحكومة المصرية ، وحتى نتأكد من جهد الحكومة المصرية في تعليم اهالي السودان ، يكتفى ان ينظر الى قرار المجلس الخصوصي في مصر في عام ١٨٥٠ بشأن انشاء مدرسة الخرطوم :

((قرار المجلس الخصوصي))

((لما كانت الاقاليم السودانية من البلاد الجسيمة ولم يكن قد انشئت في تلك الديار المتسعة مدرسة يربى فيها اولاد مشايخها ولما كان المجلس الخصوصي قد تشاور في جلسته التي عقدها اخيرا فقرر انشاء مدرسة في تلك البلاد بغية انقاذ اولادها من الجهل وتنويرهم بانوار المعارف لذا تقرر الرأى على افتتاح هذه المدرسة في عاصمة الخرطوم على ان يكون نظامها موافقا لاصول المدارس المصرية ، وان يولى عليها ناظر ملم باصول المدارس ليتمكن من ترتيبها كما ينبغي وتنظيمها

على احسن وجه ، ولقد اختار المجلس الاميرالاى رفاعة بك ناظرا للمدرسة المذكورة ، على ان يصطفي خيرة الاساتذة ، وعلى ان يقدم تقريرا بما يحتاجه طلابها من مأكل وملبس ، وعلى ان ينتدب للمدرسة طبيب من خيرة الاطباء .

وعلى الاميرالاى رفاعة بك ان يجتهد في تشجيع التلاميذ وعليه ان يرغبهم في العمل وان يختار لهذه المدرسة الخدم والموظفين الاكفاء .

ولقد بلغت تكاليف هذه المدرسة / ٢٣٨٠٢٢/ قرش ذهب سنويا ، فوافق المجلس عليها دون اى تردد)) .

لذا يمكننا القول ان حكومة مصر كانت تسعى جهدها لتعليم الاهالي وتشجيعهم على ارتياد مناهل التعليم ، مع ان هذا كان يكلفها نفقات كبيرة ، ولكنها كانت تعتبر السودان ومصر بلاد واحدة لا فرق بينهما .

ولقد اصدر الخديوى محمد سعيد باشا اربعة مراسيم وجهها الى المديرين الجدد في مديريات السودان الخمس سنار وكردفان ، وتاكه وبربر ، ودنقلة ، وذلك في عام ١٢٧١ ، ومن الاطلاع على هذه المراسيم نرى مدى اهتمام الحكومة المصرية في السودان .

اما المرسوم الاول تتضمن ((ليس منكم من يجهل ماالاقيه من التعب في سبيل احياء ماندرس من معالم المدنية والعمران وايراد كافة صنوف الرعية موارد العز والرفاهية ، وقطع شأفة الظلم والاستعباد ومع ذلك لما قدمت هذه الاصقاع شاهدت بعيني مايلاقيه اهلها من الضنك والفاقة ، وفداحة الضرائب وتسخيرهم في كثير من الاعمال التي لا طاقة لهم بها وسمعت منهم عن فداحة الضرائب التي اثقلت كاهل الغني منهم . واتجارهم في اولادهم وبناتهم كالسلعة في السوق ، فكان ذلك مما احزن قلبي ، لذا عقدت النية على جعل الخراج قدرا يناسب حالة البلاد واهلها وسأبذل جهد المجتهد في اصلاح احوالهم ، وترتيب امورهم على ما فيه الصلاح لهم ولذريتهم ، فلما نزلت بربر جمعت المشايخ وسألتهم ان يؤمروا عليهم اميرا يختارونه من بينهم يقدر الخراج الذى يسهل عليهم بلا كلفة ولا مشقة .

وبما انني تلد تكم المناصب لتكونوا عوني على استتباب الامر واصلاح امور الرعية ، فاياكم والعنف والجور ، ولا تجبوا الخراج الا في الاوقات المناسبة ، وتسموه على اقساط متساوية ، هذا ولما كان

للمشايخ والاعيان بيوتا ينزل عليها كل طارق ، فارفعوا عنهم خراج اربعة افدنة في كل مائة فدان ، ويجب ان لاتسخروا الرجال او الحبالى في الاعمال ، وعليكم ان تشجعوا الاهالي على زراعة القمح القطن والسمسم وغيره ، وعلى زراعة الاشجار ، ثم علموا الاهالي الصنائع والفنون وانشاء المباني .

اما سكان الجبال فانهم يعيشون في حالة همجية ، وانه لمن الضروري قيادتهم في طريق الانسانية حتى ينعدم ميلهم الى العزلة في الجبال ، لذا اعفيتهم من ثلثي الضرائب ، ويجب ان تفهموهم انهم ليسوا بعبيد بل هم احرار طلقاء ، ويجب تشجيعهم على ارتياد المدن ، هذا مايجب ان تتبعوه مع سكان الجبال ، وفي الحالات التي تحدث فيها منازعات بين الاهالي فعليكم ان تعاقبوا المذنب منهم فورا ومن غير امهال ، ويجب ان تتأكدوا انه اذا علمت ان الاهالي قد اصابهم سوء من جانبكم سوف لاينجو من عقابي ، هذه هي اوامرى التي تعبر عن رغباتي وارادتي)) .

واما المرسوم الثاني فهو عبارة عن تفسير للمرسوم الاول في كيفية جباية الضرائب وفيما اذا كانت احدى القبائل دفعت الضريبة ثم انتقلت الى قبيلة اخرى،ووجوب اعفائها ، ولقد عين المرسوم الثاني حدود المناطق وتوزيعها بين المديرين لجباية الضرائب .

اما المرسوم الثالث فقد حدد الضريبة على الفدان الكائن بالجز بخمسة وعشرين قرشا والكائن في الجوف والجبال بعشرين قرشا ، وجعل الفدان في السودان اربعمائة قصبة بينما هو في مصر ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين قصبة ، وذلك رأفة باهالي السودان ، وبهذا ميزوا عن اهالي مصر نفسها في تخفيف الضريبة .

واما المرسوم الرابع فقد حدد عدد الجنود لكل مديرية بشأن حراسة الخزينة .

هذه هي المراسيم الاربعة التي ارسلها الخديوى سعيد باشا ، كلها تدل على اهتمام الحكومة المصرية بالسودان ، كاهتمامها في القطر المصرى نفسه . وهناك عدة اوامر نظمت بلاد السودان ومن هذه الاوامر ، مايتعلق بتثبيت ملكية الاراضي في السودان ، وكيفية تمليكها لواضعي اليد عليها ، ثم اوامر قضت بتخفيض الضريبة على زراعة القطن والبن ، وذلك بقصد تشجيع الاهالي على الاكثار من الزراعة .

هذا وبما ان مالية السودان كانت ضعيفة جدا فكان كل نقص تستلزمه الاصلاحات في السودان تقدمه خزينة مصر ، ولا فرق بين الخزينتين في نظر الحكام المصريين ، حتى ان مالية السودان كانت

لا تساعد على دفع نصف مرتبات الموظفين ، وكانت الحكومة المصرية تدفع الباقي . وفي اكثر السنين كانت ترسل الغلال لتفريج الضائقة ، ومساعدة الاهالي المحتاجين .

وطيلة ايام الحكم المصري في السودان لم تستطع ان تقوم مالية السودان في كفاية نفسها بل كانت دوما في عجز ، تقوم بتسديده خزينة القاهرة .

ولقد شعر الواعون من السودانيين بهذه الخدمات الجليلة ، وحفظوا لمصر هذا الصنيع ويؤكد على ذلك ، اقوال كبار السودانيين وطلب تأييدهم للوحدة .

= = = = = = = = = = = = = = = = = = =

الفصـــل الثالـــث

البحث الاول : اغراض الانكليز الحقيقية فــي الســـودان

ان الانكليز يتظاهرون بان رسالتهم في السودان رسالة انسانية قبل كل شيء ، فما يقصدون في الواقع الا تحضير سكانه وتهيئة اسباب التقدم لهم ، والسير بهم سريعا نحو الاستقلال .

وهذه دعوى ادعاها كل مستعمر ، ولو ان الامركان مجرد رسالة انسانية كما يدعون لما كان هذا الحرص على مستعمراتهم ، ولما كان هنالك ذلك الصراع الشديد بين الدول المختلفــة على حكم الشعوب وتوسيع مناطق النفوذ .

هذا ادعاء الانكليز في السودان الظاهري ، اما غرضهم الحقيقي والذي لا يتظاهرون به فهو ان لهم مصالح اقتصادية واستراتيجية ، في هذا الجزء من افريقيا ، وهذا هو العامل الاكيد فـــي تمسكهم بالسودان وانفرادهم بالسلطة فيه ، والسعي الى ابعاد المصريين عنه ابعادا تاما واهــم مصالحهم في السودان :

١ ـ استغلال السودان من حيث موارده الطبيعية ، والايدي العاملة الرخيصة ، ومن حيث الاستفاد منه كسوق لبضائعهم ، كما ان الانكليز اخذوا يعتنون بزراعة القطن في السودان لحاجة ـ مصانعهم اليه ، كما انهم اخذوا يستغلون روؤس اموالهم في المشروعات المختلفة في السودان ولقد احتكرت الشركات البريطانية كافة المشروعات العامة .

٢ ـ الاستفادة من السودان من الوجهة الحربية ، باعتباره واقعا على طرق مواصلات الامبراطورية في افريقيا وغيرها ، وعلى اساس ان وجود انكلترا في بلد كمصر وغيرها من بلاد الشرق الادنى امر موقت ، لا يرجى له بقاء في ظل الحركات القومية العنيفة التي تسود هذه البلاد .

ويزداد كره العالم للانكليز واستعمارهم عاما بعد عام ، ولقد صرح الكتاب الانكليز في كـــثير من الكتابات عن الاهمية الحربية للسودان ، ولقد قال بعضهم ، ((ان البريطانيين يهتمون بالسود لسبب اهميته الاستراتيجية ، بصفته واقعا على ساحل البحر الاحمر ، وعلى طرق العالم الجوية مستقبلا وعلى منابع النيل الخ ...

والكاتبة الينور بروننز تؤكد هذا بكل وضوح حيث تقول :

((والى جانب الاحتمال الكبير لاستقلال السودان داخليا فان التحكم في السودان مهم للاستعمار البريطاني ، لاسباب اخرى ، فساحله يمتد امتدادا طويلا على البحر الاحمر الذى لايقل اهمية عن قناة السويس كحلقة رئيسية في مواصلات الامبراطورية)) .

واذا كان في الماضي مايبرر تمسك الانكليز بالبقاء في السودان لحماية طرق مواصلات امبراطوريتهم فان الاتجاهات الدولية وتنظيم السلام العالمي تضعف حجة الانكليز وتجعل بقاءهم في السودان امرا لا تبرره المقتضيات الاستراتيجية .

فالدول التي كانت تخشاها انكلترا وتخاف من تهديدها لمصالحها في افريقيا والشرق الادنى كايطاليا والمانيا واليابان ، قد هزمت هزيمة منكرة ، وبامكان انكلترا ان تطمئن من هذه الناحية وان لا تسخر السودان لمصالحها الحربية ، تسخيرا يباعد بينه وبين مصر التي تصله بها كل العوامل الطبيعية والبشرية .

واحتفاظ انكلترا بالسودان كقاعدة حربية يتنافى مع دستور هيئة الامم المتحدة الذى لايقر اتخاذ بعض دول العالم قواعد يمكن ان تهدد السلام العالمي ومن حق مصر ان ترى في وجود الانكليز في السودان عامل تهديد لسلامتها ووسيلة ضغط عليها .

وقد يكون من اهم مايدفع الانكليز الى البقاء في السودان بالاضافة الى مصالحهم الاقتصادية والى اتباع سياسة خاصة فيه الحيلولة دون تسرب الافكار القومية كي لا يستقل هذا الجزء من افريقيا لانه اذا استقل هذا الجزء شكل دولة تهدد مطامعهم الاستعمارية في افريقيا الوسطى ، والشرقية لهذه الاعتبارات ، يحارب الانكليز وحدة وادي النيل ويعملون على قطع الصلة بينه وبين مصر .

البحث الثاني : وضع السودان الدولي

مرت بلاد السودان ، من حيث مركزها الدولي في مراحل مختلفة ، فقد كانت اولا تؤلف مع مصر بلدا موحدا ، ثم قامت فيها بعد ذلك حكومة ثنائية تدير شؤونها ، ثم انفردت بريطانيا في حكم السودان ، وقطعت ماكان قائما بين مصر والسودان من مظاهر السيادة الموحدة ، والآن يشرف السودان على وضع جديد ، أى يريد ان يحدد موقفه نهائيا .

اما مرحلة الوحدة مع مصر فهي اطول المراحل في حياة السودان ، فتحققت منذ عام ١٥٢٠ عندما فتح السلطان سليم الاول جنوبي السودان ، وتأكدت هذه الوحدة عندما دخلت جيوش محمد علي في عام ١٨٢٠ وكانت الوحدة تامة حتى القضاء على الثورة المهدية ، وكانت لمصر والسودان حكومة واحدة ، وجيش واحد واسطول واحد ، ولا فرق بين سكان الجنوب والشمال .

اما المرحلة الثانية فتبدأ بعد القضاء على الثورة المهدية في السودان في عام/ ١٨٩٨/ وذلك عندما دخلت الجيوش البريطانية والمصرية مدينة الخرطوم ، ويوم دخول هذه الجيوش للخرطوم تلقت حكومة مصطفى فهمي باشا في القاهرة تبليغا سريا جاء فيه :

((انه بالنظر للمساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية من الناحية المالية والحربية فقد قررت حكومة جلالة الملكه رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصرى في الخرطوم)) . ويرمي هذا التبليغ ان حكومة جلالة الملكة تعتبر ان لصولتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وبناء على ذلك يجب على الحكومة المصرية ان تلتزم كل نصيحة تقدمها اليها الحكومة البريطانية في شأن المسائل السودانية . لابد للحكومة المصرية ان ترضخ لهذا التبليغ لا سيما وان الجيوش البريطانية لا تزال في الخرطوم ، ولكن هذا العمل بحد ذاته يعتبر ارادة مفروضة من الجانب البريطاني وعمل يستند الى القوة ، وبهذا احتجت حكومة الباب العالي في عام ١٩٠٢ ، وبعد شهور قليلة من وصول هذا التبليغ وافق مجلس النظار في عام ١٨٩٩ على وفاق بين الحكومة المصرية والانكليزية بشأن ادارة مصر والسودان في المستقبل .

ويلخص هذا الاتفاق بما يلي :

١ ــ ان ادارة السودان اصبحت من اختصاص حكومتي مصر والسودان .

٢ ــ وضع حد صناعي بين مصر والسودان .

٣ ــ اقام الطرفان حكومة منفصلة في السودان لادارته يرأسها حاكم عام تعينه وتعزله الحكومة المصرية بناء على طلب الحكومة البريطانية ، يجمع هذا الحاكم في شخصه كافة السلطات التشريعية — والتنفيذية وسردارية الجيش ويعاونه الموظفون البريطانيون .

٤ ــ لاتمتد سلطة مصر في التشريع الى السودان الا بموافقة الحاكم العام .

هذا الوضع الذى حصل لم يحصل باتفاق اولي وانما ارادة محضة من قبل بريطانيا فرضتها على مصر ، حتى ان خديوى مصر نفسه ليس له الحق في هذا التنازل وعقد الاتفاق مع بريطانيا ، اذ ان الفرمان الثاني القاضي بتعيينه عام ١٨٩٢ ، لم يمنحه سلطة التنازل عن اى جزء من اجزاء المملكة ثم ان بريطانيا بهذا الوفاق خالفت كل المعاهدات الدولية ، التي التزمت فيها بضمان السلام لكافة الاقاليم التي تتكون منها الامبراطورية العثمانية ، بهذا تعهدت في المعاهدة التي وقعتها مع النمسا وروسيا وبروسيا في عام ١٨٤٠ ، وتعهدت ذلك ايضا في معاهدة باريس ١٨٥٦ وفي معاهدة برلين ١٨٧٨ وفي بروتوكول مؤتمر القسطنطينية عام ١٨٨٢ .

واما المرحلة الثالثة فسارت الامور حسب احكام الوفاق حتى سنة ١٩٢٤ وفي هذه السنة قامت الاضطرابات في السودان فاتهمت الحكومة المصرية الحكومة البريطانية بتشجيع حركة مصطنعة لفصل السودان نهائيا عن مصر ، وانها هي التي تسبب الاضطرابات بشأن هذا الانفصال . وقد حدث بعد ذلك ان التقى رئيس الحكومة المصرية برئيس حكومة بريطانيا ، وحاولا ايجاد تسوية ، ولكن لم تسفر هذه المحاولة عن نتيجة .

وفي تشرين اول عام ١٩٢٤ ارسل رئيس الحكومة البريطانية الى المندوب السامي في مصر خطابا جاء فيه : ((ان واجب المحافظة في السودان يقع على عاتق الحكومة البريطانية ، وستقوم هذه الحكومة بكل مايلزم لتحقيق تلك الغاية ، وان الحكومة البريطانية تعترف ان لمصر مصالح تتعلق في مياه النيل ، والحكومة البريطانية تضمن لمصر هذه المصالح .)) . هذا ماجاء في الخطاب ، ويدل على عدم تنازل الحكومة البريطانية عن الحكم في السودان .

وفي ١٨ تشرين ثاني ١٩٢٤ قتل ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان بجريمة فردية ، ورغم ذلك اعتذر الملك فؤاد وسعد زغلول وابديا الاسف الشديد ، ولكن المندوب السامي قدم في يوم ٢٢ تشرين الثاني بلاغا للحكومة المصرية ، جاء فيه ، ان صاحبة الجلالة تعد هـذا القتل ضد حكومة بريطانيا وضد الرعايا البريطانيين في مصر ، وفي هذا انكار للجميل وللايادى التي اسدتها بريطانيا ، وبما ان القتل وقع على حاكم السودان فحكومة صاحبة الجلالة تثبت ان مصـر عاجزة عن حماية الاجانب وانها قليلة الاهتمام بهذه الحماية ، لذا تطلب حكومة صاحبة الجلالة مايلي

١ — ان تقدم الحكومة اعتذارا كافيا عن الجناية .

٢ — ان تتابع باعظم النشاط البحث عن الجناة ، وان تنزل بهم العقوبات الشديدة مهما تكن سنهم .

٣ — ان تمنع منذ الآن كل مظاهرة شبه سياسية .

٤ — ان تدفع غرامة نصف مليون جنيه .

٥ — ان تصدر الحكومة المصرية خلال ٢٤ ساعة الاوامر بارجاع جمعية الضباط المصريين ووحدات الجيش من السودان . واذا لم تلب هذه المطالب فحكومة صاحبة الجلالة تتخذ التدابيـر اللازمة لصيانة مصالحها في السودان .

وقد اجاب رئيس الوزارة المصرية على هذا التبليغ بمذكرة جاء فيها . ((انه لايمكن اعتـبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة ، ومع ذلك تقبل الحكومة ان تقدم اعتذارها ، وان تدفع نصف مليون جنيه)) .

الا ان المندوب السامي اعتبر هذا رفضا لتلبية المطالب ، لذا ارسل الى السودان التعليمات القاضية باخراج كافة المصريين من السودان . ولقد احتجت الحكومة المصرية على هذا العمل ، وبعد عودة الجيش المصرى الى القاهرة ، كتب المفتش العام بالامتناع عن دفع الرواتب للقوة المزمـع انشاؤها في السودان ، لانها تعتبر هذه القوة في خدمة دولة مستقلة عن مصر لانها لم تشترك مع بريطانيا على رأى في هذا الموضوع .

وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٢٥ اصدر الحاكم العام في السودان امرا بانشاء قوة الدفاع — السودانية جاء فيه :

١ — ان القوة الجديدة تخضع لحاكم السودان العام .

٢ — ان الحاكم العام يعين ويعزل جميع الضباط .

٣ — ان الحكومة المصرية غير قادرة على استخدام الضباط السودانيين في الجيش المصرى ، لذلك ان حاكم السودان سيبقي في خدمة قوة الدفاع السودانية من يراه منهم جديرا .

ولما بلغ هذا الامر الى مصر قدم رئيس الوزارة احتجاجا في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥ جاء فيه :
ان كل هذه الاعمال لايمكن ان تضعف مابين مصر والسودان من روابط لاانفصام لها ·

واما المرحلة الرابعة فلقد حاولت الحكومة المصرية في جميع المفاوضات التي اجريت بينها وبين بريطانيا الوصول الى حل لمشكلة السودان ، ولكن كل محاولة باءت بالفشل ، واهم هذه المحاولات عرض كل من محمد ثروت ، ومحمد محمود ، ومصطفى النحاس ، على الحكومة البريطانية ، اعادة الامور في السودان الى ماكانت عليه قبل فصل السودان غير ان هذه المحاولات جميعها اخفقت ·

الا ان في معاهدة عام / ١٩٣٦ / اتفق المفاوض البريطاني والمصري على تأجيل البحث في مسألة السودان ، غير ان مصر اعترفت بالصلاحية لها في السودان حسب احكام المادية الحادية عشرة من المعاهدة اذ جاء فيها : ((مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقية/ ١٨٩٩ /)) اتفق الطرفان على ان ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقية المذكورة · ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطة المخولة له بمقتضى الاتفاقية المذكورة وجاء في الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة ((يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين)) ·

والسبب في تأجيل الفصل في مسألة السودان يرجع الى الاسباب الآتية :

١ ــ ضعف مركز بريطانيا في السودان من حيث القانون لذلك كانت بريطانيا ترغب في التسويف كسبا للوقت لاستمالة السودانيين ·
٢ ــ قوة مركز مصر من حيث العوامل الجغرافية والسياسية والتاريخية التي تربط مصر في السودان ·
٣ ــ تخوف بريطانيا من الوحدة المصرية السودانية ، اذ ان الوحدة تشكل اكبر دولة في البحر الابيض
٤ ــ الاحتفاظ بالسودان يجعل لبريطانيا سلطة التأثير الفعال في السياسة المصرية وذلك لما في يد السلطة السائدة في السودان من السيطرة على منابع النيل ·

الخلاصــــة

لقد احتلت بريطانيا مصر بجيوشها عام ١٨٨٢ لتحمي حقوق الدائنين المرابين الاجانب وفي سنة ١٨٨٥ ارسلت بريطانيا السردار منــد وولف للتفاوض بشأن جلاء الجيوش عن مصر ، وعقد المبعوث البريطاني معاهدة مع مصر تنص المادة السادسة منها على مبدأ الجلاء عن مصر ، وحدد الجلاء بمدة

ثلاث سنوات ، الا ان الباب العالي رفض التصديق على هذه المعاهدة لان بريطانيا اشترطت في هذه المعاهدة حق العودة الى مصر اذا اقتضت ذلك الضرورة ، وذلك بتأثير تيزوانسا . الا انه في عام ١٩١٤ جرى اتفاق بين بريطانيا وفرنسا وكان هذا الاتفاق على حساب مصر ومراكش، وبهذا سوغت بريطانيا احتلالها لمصر بمسوغات كانت تتغير بتغير الظروف ، ولقد اعتبرت بريطانيا مقتل السرلي ستاك فرجا لها لتنفيذ سياسة الفصل مابين شمال الوادى وجنوبه ، وغاية بريطانيا الوحيدة في السودان ، ليس فيها من الحرص على مصلحة السودانيين الا الظاهر ، ولكن الباطن تستهدف بريطانيا فصم عرى الوحدة بين شطرى الوادى تمهيدا لربط جنوبه بالامبراطورية البريطانية ، واخضاع مصر للنفوذ الانكليزى ، ان مصر ترحب بالحكم الذاتي في السودان وتسعى لان يكون السودان دولة ذات سيادة تستطيع ان تقرر نوع الوحدة بين شطرى الوادى من غير ان يتدخل في هذه الوحدة من لاصفة له .

البحث الثالث : المعاهدات والمذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا

في ١٥ تموز ١٨٤٠ عقد اتفاق لوندرة بين الدولة العثمانية وبعض الدول الاوربية ، فقضى هذا الاتفاق ان تكون مصر مستقلة تحت السيادة الاسمية لتركيا .

احتل الانكليز مصر في ١٨٨٢ وكان ادعاؤهم ان هذا الاحتلال موقت ، وظلت مصر تسعى لجلائهم منذ اليوم الاول لاحتلالهم ، وفي سنة ١٩٠٤ حصل الاتفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا وتعهدت فرنسا بان لا تطالب بجلاء البريطانيين عن مصر ، ولما اعلنت الحرب العظمى اعلنت بريطانيا الحماية على مصر للضرورات الحربية .

وهبت مصر تطلب الغاء الحماية ، وقد اعلن الوفد ان خطة تسوية المسألة المصرية نهائيا مع بريطانيا وطبقا لهذه الخطة حصلت المفاوضات بين الوفد وبريطانيا وهذه المفاوضات اخفقت بسبب ادخال التحفظات التي ارادتها بريطانيا . وفي عام ١٩٢٠ جرت مفاوضات مع بريطانيا برئاسة عدلي باشا اليكن عن مصر واللورد كرزن عن بريطانيا وفشلت هذه المفاوضات لان بريطانيا اشترطت ان ترابط قواتها في مصر في اى مكان ولاى سبب .

وفي عام ١٩٢٢ اصدرت بريطانيا من جانبها تصريحا الغت فيه الحماية واعترفت بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة واحتفظت لنفسها بامور اربعة يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين وهذه الامور هي : الدفاع عن مصر ، حماية المواصلات البريطانية ، حماية الاجانب والاقليات ، مسألة السودان .

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ تنازلت تركيا في معاهدة لوزان عن كافة حقوقها في مصر والسودان . صدر الدستور المصري في عام ١٩٢٣ وتكونت اول وزارة دستورية برئاسة رئيس الوفد سعد زغلول ولقد جرت بين سعد ومستر ماكدونالد مباحثات لم تفض الى نتيجة .

وفي عام ١٩٢٧ جرت محادثات بين عبد الخالق ثروة وتشمبرلن ، ولقد افضت هذه المحادثات الى وضع مشروع عرض على الوزارة المصرية فرفضته لانه لايتفق مع استقلال البلاد وسيادتها .

وفي عام ١٩٢٩ جرت محادثات بين صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية ومستر هندرسن قدم على اثر هذه المحادثات مندرسون مقترحات عرضت على البرلمان المصري عام ١٩٣٠ ففوض البرلمان الوزارة المصرية والتي كانت برئاسة مصطفى النحاس ان تتفاوض مع بريطانيا للوصول الى حل شريف ووطيد ولكن هذه المفاوضات اخفقت لعدم الاتفاق على مسألة السودان .

وفي عام ١٩٣٦ وعلى اثر تطور الحوادث الدولية رأى الوفد المصري ان الوقت مناسب للدخول مع بريطانيا بمفاوضة لعقد معاهدة تضمن الاستقلال وتصون مصالح بريطانيا فتألفت جبهة وطنية من مختلف الاحزاب برئاسة مصطفى النحاس وارسلت الى المندوب السامي خطابا يتلخص :

١ — حرص مصر على المطالبة باستقلالها واستعدادها لابرام معاهدة تضمن الاستقلال وتصون المصالح البريطانية .

ولقد ردت الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية بمذكرة وتبليغ شفوي هذا نصهما :

<u>خلاصة نص المذكرة :</u>

١ — ان حكومة صاحب الجلالة في المفاوضة التي ستجري لاتتقيد بنصوص مشروع ١٩٣٠ ولا بأي نص جرى في مفاوضة سابقة .

٢ — يجب ان لايفهم من عدم التقيد سياسة خطية تنويها حكومة صاحب الجلالة .

وفي ١٣ شباط ١٩٣٦ صدر مرسوم عينت فيه الاشخاص لابرام المعاهدة برئاسة مصطفى النحاس باشا ، وذلك في وزارة علي ماهر ، وفي ١٧ آذار ١٩٣٦ بدأت المحادثات الخاصة بين الرئيسين ثم توالت الجلسات بين الوفد البريطاني والنحاس الى ان عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامي الى لندن ، فسافر في ٢ حزيران وعاد في ٢١ منه ، وفي اول تموز استؤنفت المحادثات وفي ٢٤ تموز عقد الوفدان بقصر الزعفران جلسة عامة وقع فيها الرئيسان المعاهدة التي اتفق عليها والخريطة الملحقة بها .

ثم انتقلت المحادثات الى مسألة السودان واشترك فيها السير ستيورات سايمز حاكم السودان ، واخيرا تم الاتفاق في اول آب ١٩٣٦ وفي ١٦ آب ١٩٣٦ صدر تفويض بتعيين اعضاء الهيئة الرسمية لتوقيع المعاهدة في لندن وهذه الهيئة كانت برئاسة النحاس وفي ٢٦ آب ١٩٣٦ تم التوقيع على المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية ووقعها عن بريطانيا ايدن وزير الخارجية ومكدونالد رئيس المجلس الخاص وهاليفاكس حامل اختام الملك ومايلز لامبسون المندوب السامي في مصر والسودان .

تتألف هذه المعاهدة من سبعة عشر مادة ، المادة الاولى ((تنص)) انتهاء احتلال مصر عسكريا . والمادة الثانية : تتعلق بالتمثيل الخارجي ، والثالثة طلب مصر الانتساب الى عضوية عصبة الامم . والمادة الرابعة : تنص على عقد محالفة لتوطيد الصداقة والتفاهم الودي ، والمادة الخامسة : تعهد فيها الطرفان بان لا يبرما مع الدول معاهدات او علاقات تتعارض مع احكام المعاهدة والمادة السادسة تنص : حين اختلاف احدى الدولتين مع دولة اخرى وجوب الاتفاق على رأي لذلك الحل . والمادة السابعة تنص : حين نشوب حرب بين احدى الدولتين مع دولة اجنبية لزوم المساعدة . والمادة الثامنة تنص : ان قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر كما هي طريق اساسي للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية . ويوجد ملحق لهذه المعاهدة يقضي بوجود قوات بريطانية في القناة للاشتراك مع القوات المصرية في الدفاع عنها . ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال من قبل بريطانيا . والمادة التاسعة تنص : عن الاعفاءات المالية والقضائية للبريطانيين الموجودين في مصر . والمادة العاشرة تنص : ان هذه المعاهدة لا تمس الحقوق المترتبة على احد الطرفين تجاه عصبة الامم . والمادة الحادية عشر تنص : ان غاية الطرفين المتعاقدين في ادارة السودان يجب ان تكون في سبيل رفاهية السودانيين ، ولهذه المادة ملحق يفيد ان كل اتفاق يتعلق بشأن السودان توقعه مصر عن السودان .

وتنص المادة الثانية عشر : بان المسوءولية عن ارواح الاجانب واموالهم تقع على عاتق الحكومة المصرية
وتنص المادة الثالثة عشر : على الغاء الامتيازات الاجنبية ، ولهذه المادة ملحق يبحث بكيفية الالغا
ومدده وباتصال الحكومة المصرية بالدول صاحبة الامتياز اولا ، وكيفية انتقال اختصاص المحاكم المختل
الى المحاكم الوطنية . وتنص المادة الرابعة عشر : بان كافة المعاهدات السابقة لهذه المعاهدة ت
لغوا . وتنص المادة الخامسة عشر : اذا اختلف الطرفان على نص من نصوص هذه المعاهدة فيجب
ان يكون التفسير بمقتضى احكام عصبة الامم . وتنص المادة السادسة عشر : يدخل الطرفان في مفاوض
بناء على طلب اى منهما في اى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة من تنفيذ المعاهدة ا وفي مدة
عشر سنوات برضاء الطرفين معا . وتنص المادة السابعة عشر : فيما يتعلق بتصديق المعاهدة وبوجو
البدء بالتنفيذ بعد تصديقها .

هذه هي مواد المعاهدة التي صدقت في لندن على صورتين بتاريخ ٢٦ آب ١٩٣٦ .

وفي اثناء هذه المعاهدة تبودلت مذكرات بين مصطفى النحاس ومستر ايدن ومن هذه المذكرا
مذكرة تتعلق بالغاء ادارة الامن العام الدولية فورا وذلك بالاستناد الى المادة الثانية عشر من هذ
المعاهدة ، وتطبيقا لهذا الالغاء تسرح الحكومة المصرية في كل عام خمس موظفين من البوليس الاور
وستستخدم البريطانيين كخبراء .

ولقد ارسل النحاس مذكرة اخرى الى المستر ايدن تتعلق بالغاء وظيفة المفتش العام والموظفي
التابعين له في الجيش المصري وستختار المدربين من البريطانيين كخبراء في الجيش المصري ،
وسترسل الحكومة المصرية بعثاتها العسكرية الى لندن .

هذه هي اهم المذكرات التي تبودلت بين النحاس وايدن بالاستناد الى معاهدة ١٩٣٦ .

===============

البحث الرابع : التطور الاخير للوحدة المصرية السودانية ودفاع المصريين عنها امام مجلس الامن

بالرغم من ان معاهدة / ١٩٣٦ / نصت في احدى موادها ، انه لا يمكن ان يقرر شيء في السودان الا باتفاق الدولتين ، وصاحبة التوقيع عن السودان هي مصر ، فقد اخذت انكلترا تتصرف في السودان تصرفا يخالف المعاهدة .

ولقد جاء في خطاب النقراشي في جلسة مجلس الشيوخ في ٦ كانون الثاني ١٩٤٠ مايوضح هذا التصرف فقد جاء في هذا الخطاب ، ((ياحضرات الشيوخ ان سياسة الحاكم العام في السودان ترمي الى فصم الوحدة وتحمل عملا من شأنه اضعاف هذه الصلة ولا شك ان هذا عملا عدائيا لمصر ولا بد لي من ان اكرر ان مشيئة اهل السودان هي تأكيد الوحدة تحت التاج المصرى ، وانا مازلنا في انتظار بيان من الحكومة البريطانية موقفها ازاء رغبة السودانيين في هذه الوحدة ، واحب ان ابين ان الحاكم العام لا ينبغي ان يدلي بتصريحات لا تكون محل اتفاق بين الحكومتين حسب المعاهدة التي بيننا)) . وفي جسلة ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٧ لمجلسي الشيوخ والنواب ادلى رئيس مجلس الوزراء النقراشي باشا بيانا قال فيه ((ان قضيتنا قضية حق وعدل فحينما نادت .. بوحدة وادى النيل لم يكن ذلك الا تأكيدا لامر واقع يستند الى عوامل طبيعية ظاهرة غير مصطنعة ، ويستند الى وحدة في اللغة والدين والجنس والمصلحة ، ورباط النيل والجوار فنداؤنا اليوم بان مصر لا تبغي من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر الا ازدهار السودان ورفاهية اهله . وهذا مسبوق بعمل طويل من جانب مصر ، ان وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لامن الوادى وسلامته ، لسنا نريد للسودانيين الا ان يعيشوا كأخوانهم في مصر احرارا يتولون شؤونهم بانفسهم ويتمتعون بكل مزايا الوحدة في ظل التاج . المشترك لشطرى الوادى ، ان السياسة التي تتجه الى فصل السودان عن مصر كانت ولا تزال محل شكوانا ولقد كانت المفاوضات متصلة بين مصر وانكلترا لتسوية الاوضاع وحاكم السودان يدل بتصرفاته عن سياسة تبغي فصل السودان عن مصر ، ان مصر لا تقر سياسة ، هذا اتجاهها وليس احرص من مصر احد على سلامة السودان وحرية اهله ، وكل وضع يصور مصر معتدية على السودان وضع ظالم فليس اقرب للسودان من مصر وليس اخلص للشقيق من شقيقه))⁽٤⁾ . ان قضية وادى النيل قضية لا تتجزأ ، لذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الامن .

ولقد القى بيانا آخر في ٣ آذار عام ١٩٤٧ جاء فيه : ((بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا في عام ١٩٤٦ ودامت عشرة اشهر وانتهت هذه المفاوضات بالقطع ، ذلك لان مصر لم تستطع ان تجد مايرضيها بشأن النقطتين التي اجمع الشعب المصري على المطالبة بهما :

١ ــ جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء تاما .

٢ ــ الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان واستمرار حقوق مصر في ادارة السودان لتيسر اعادة السودانيين للحكم الذاتي . ان وحدة مصر والسودان هي مشيئة المصريين والسودانيين على السواء بينما السياسة البريطانية ترمي الى الانفصال ، ان مصر تريد ان يتمكن السودانيون من التعبير عن ارائهم بحرية ، وهذا لايمكن الا بعد جلاء القوات البريطانية عن السودان ، ولهذا قررنا رفع القضية الى مجلس الامن)) .

عريضة دعوى مصر الى مجلس الامن :

جناب السكرتير العام : تحتل القوات البريطانية الاقاليم المصرية على الرغم من ارادة الشعب الاجمالية ، وان وجود قوات اجنبية في اراضي دولة من اعضاء الامم المتحدة في زمن السلم بغير رضائها رضاء حرا ، يعد امتهانا لكرامتها وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعي ، كما انه فرق لمبدأ المساواة في السيادة ، وهذا يناقض ميثاق الامم المتحدة بنصه وروحه .

ان احتلال القوات البريطانية غير مشروع لمصر في عام ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبي من وادى النيل اى السودان ، تبعا لذلك قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ عام ١٨٩٩ من ان تفرض على مصر اشتراكها معها في ادارة السودان وان تنفرد بعدئذ بالسلطان في السودان ، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكي تتبع سياسة ترمي الى فصل السودان عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين وبث الانقسام بين السودانيين انفسهم وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة وما زالت تسعى الى فصم وحدة وادى النيل ، على الرغم من ان هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى ، وامانيه المشتركة ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل والمضي في هذه السياسة العدائية ، كلاهما تهديد غير مشروع لحرية امة مستقلة ووحدتها ، ووفقا للمادة (٣٣) من ميثاق الامم المتحدة وعلى الرغم من ان وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ،

سعت الحكومة المصرية في حسن نية الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع ، عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة ، واذا اخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ التي لا يمكن ان تلتزم مصر بها اذ انها استنفذت اغراضها فضلا عن انها تتعارض مع احكام الميثاق .

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة الى مجلس الامن تطبيقا للمادتين ((٣٥ و ٣٧)) من الميثاق طالبة :

١ — جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

٢ — انهاء النظام الاداري الحالي للسودان .

والحكومة المصرية اذ تطلب اليكم ادراج هذا النزاع في جدول اعمال المجلس تبدي استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب اليها ذلك وفقا للمادة / ٣٢/ .

وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامي .

القاهرة في ٨ يوليه عام ١٩٤٧ — محمود فهمي النقراشي

رئيس مجلس الوزراء

==============

مقاطع من خطاب النقراشي امام مجلس الامن في ٥ آب عام ١٩٤٧ :

جناب الرئيس : ان الحكومة المصرية لتحدوها الثقة اذ تتقدم الى هذه الساحة تطلب معونة مجلس الامن في تسوية النزاع القائم بيننا وبين حكومة المملكة المتحدة ، ونحن انما سلكنا هذا السبيل مستندين الى ما للدول الصغيرة من الحق في ان تحتكم اليكم على اساس المساواة التامة .

ان مصر تود ان تؤكد ان استمرار احتلال بريطانيا لاراضينا وما تفرع عنه من التدخل في شؤوننا الداخلية ليس مثارا للخلاف فقط ، بل يخلق حالة من الاحتكاك الدائم بين الشعب المصري وجنود الاحتلال هي في ذاتها من مهددات السلم .

ان بريطانيا العظمى كانت قد حاولت منذ بدء المفاوضات ان تفرض على مصر ثمنا للجلاء وذلك كي تنفرد بالسلطان في السودان ، وهذا مصادرة لحقوق مصر الثابتة ، ولقد اعترف المستر ايدن — بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، ولكنه مالبث ان قال ان هذا الاعتراف لا يصح الاخذ بظاهره فان اصرار بريطانيا على منح السودانيين حق تقرير انفصال السودان عن مصر في المستقبل يكون معناه مصير الوحدة بيد بريطانيا مع ان الامر لا يعدو ان يكون مسألة داخلية بين مصر والسودانيين .

ياجناب الرئيس ، لقد قضينا عاما كاملا نتلمس السبل الى تسوية سلمية وكنا دوما نصطدم — بعناد بريطانيا ، لذا عمدنا الى رفع الامر الى مجلس الامن ، وهذا القرار استقبله الشعب بالحماس والترحاب وايده البرلمان تأييدا قويا ، وهذا مبلغ الثقة التي يترقب بها الشعب المصري معونتكم ، فنطلب اليكم ان تقرروا اجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل والسودان ، وان يكون هذا الجلاء كاملا غير مشروط بشرط ، وان تقرروا انهاء النظام الاداري الذي يستمسك به البريطانيون في السودان منذ عام ١٨٩٩ .

ياجناب الرئيس ، ارجو ان تأذن لي بان اعرض الآن وجه النزاع المتعلق بالسودان ، ولما كانت مسألة السودان قد شوهت عن عمد في خلال الشهور الاخيرة ، فاني اراني مضطرا الى تصحيح الوقائع في شيء من التطويل . ان السودان اقليم واسع مساحته مليون ميل مربع وسكنه نحو ستة ملايين نسمة ونصف مليون ، واذا القى المرء نظرة عابرة على الخريطة يتبين له لاول وهلة ان مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية ، اما الحد الذي يفصل بينهما فقد خلقه البريطانيون وهو حد صناعي ليس له مايبرره من الناحية الجغرافية ، ومن الناحية الاقتصادية ، فان شطري وادي النيل يكونان وحدة واحدة ويكمل كل منهما الآخر ، ولقد قال خبير الري مستر وليم جارستين في عام ١٩٠٤/ مايلي : ((ترتبط مصالح مصر في المشروعات الخاصة بتنظيم مياه النيل بمصالح السودان الى حد يصعب معه التفرقة بينهما ، لذلك فمن المستحيل دراسة اى مشروع عام يقصد به تحقيق مصلحة لاحد البلدين دون تقدير لآثاره المحتملة ، فيما يتعلق بالآخر)) .

اما مظاهر الوحدة السياسية فقد تجلت منذ عام ١٨٤٠ في الفرمانات التي اقرتها اتفاقات دولية . واما الناحية الدستورية فكان مظهرها القوانين النظامية التي صدرت تنص في عام ١٨٧٩ وفي ١٨٨٢

على تمثيل السودان في البرلمان المصرى ، شأنه في ذلك شأن باقي المديريات ، واما من الناحية الادارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية في السودان ، والمصالح المختلفة فيه ، تابعة مباشرة الموزارات المختصة في القاهرة ، مثلها في ذلك مثل مثيلاتها في مصر • وقد فتح الحكم المصرى ابواب السودان للحضارة الحديثة ، ودليلنا على ذلك شهادة صموئيل بيكر عام / ١٨٧٤ / حيث قال ((كانت جميع القبائل لاتنفك تحارب بعضها بعضا ولم يكن هناك حكم او قانون وكانت ابواب البلاد كلها موصدة في وجه الاوربيين ، اما الآن فان التنقل في السودان لايعد اخطر من التنقل في حديقة هايد بارك)) •

ان الثورة الدينية التي قادها المهدى كانت فرصة للبريطانيين فهبوا يحققون اغراضهم فالزموا مصر بالانسحاب من السودان انسحابا شاملا ، ثم في عام ١٨٩٦ قاد كتشنير جيشا مصريا الى السودان ودعا السودانيين بان يعودوا الى سلطة وليهم الشرعي ، وتمسك كتشنر بسيادة مصر على السودان وذلك لان فرنسا احتلت مدينة فاشودا ولم ترضَ ان تنزل عنها الا عند ما اعلن كتشنير انه تلقى اوامر الحكومة المصرية باعادة السيادة المصرية على مدينة فاشودا •

والواقع ان بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر في وادى النيل كلما اصطدمت في افريقيا بمطامع غيرها من الدول الاوربية ، ولما كانت انكلترا لاتستطيع ان تدعي لنفسها السيادة على السودان • واستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة في الجيش المصرى الذى كان يتولى قيادته — كتشنير لذا وضعت وفاق / ١٨٩٩ / الذى سمته ((حقوقا ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق الفتح)) ، ولقد جمع هذا الوفاق كافة السلطات في يد موظف واحد هو الحاكم العام وهذا يعين من قبل — الحكومة المصرية بناء على اقتراح الحكومة البريطانية ، وبينما الوفاق لم يلزم ان يكون الحاكم بريطانيا فقد جرى العمل ان يكون دوما مع كبار موظفيه من البريطانيين ، واخذ الحاكم العام اكثر من مرة يصدر قوانين دون ان يحيط الحكومة المصرية علما بها •

ثم حانت الفرصة للبريطانيين لجعل السيطرة على السودان كأمل ماتكون ولوضع حد للادارة المشتركة التي انشأها وفاق عام ١٨٩٩ وذلك عندما قتل السردار حاكم السودان في القاهرة في عام / ١٩٢٤ / ، فاصرت بريطانيا على تخلية السودان من الجنود المصريين فاضطرت القوات المصرية الى الانسحاب حقنا للدماء ، ولم تعد الا بعد عام / ١٩٣٦ / •

وبعد عام/ ١٩٢٤/ استخدم البريطانيون سلطانهم لخدمة مصالحهم الخاصة وحدها فوضعوا
الادارة وجهزة استعمارية ، وبقيت الاحكام العرفية سارية على البلاد منذ ان بدأت ادارتهم لها
وسعوا جهدهم لابعاد السودان عن العالم الخارجي عامة وعن مصر بصورة خاصة ، وعمدت الادارة
البريطانية على ضعف الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان ، ولقد قاوموا الوحدة بكل ما استطاعوا
فلقد اعتقلوا نائب رئيس الوفد السوداني الذي يدين بالوحدة ، ولما اراد بعض المحامين المصريين
الدفاع عنه منعوا من الدخول الى السودان ، ولقد حظرت الادارة في السودان الدعاء التقليدى
في المساجد في خطب الجمعة للوالي الشرعي ، وحرمت على السودانيين من خريجي الجامعات —
المصرية التوظف . وهكذا جهدت السياسة البريطانية على التخلص من النفوذ المصرى في السود

ان قضية السودان قضية داخلية ونحن ننكر على البريطانيين حق التحدث باسم السودان ،
ونطلب من مجلس الامن ان يقرر انهاء الادارة البريطانية في السودان . واما الذى يقوم مقام
هذه الادارة ، فامر يقرره شعب وادى النيل وحده .

ياجناب الرئيس ، لقد بينت لكم ان قبضة بريطانيا على مصر والسودان انما سندها القوة
لا الحق لان احتلال وادى النيل ، يصدم ارادة اهاليه . ويعرض الامن والسلم الدولي للخطر

واني اعلن لكم ان محور النزاع المعروض عليكم اليوم هو كيان دولة ذات سيادة ، فقد قال :
لورد كرومر منذ سنوات طويلة ، ان الدولة التي تتحكم في اعالي النيل تتسلط على مصر بحكم وضعها
الجغرافي .

ياجناب الرئيس ، لقد اتخذت مصر مكانها الى جانب الامم الاخرى المحبة للسلام على اساس
من المساواة في السيادة وهي تريد ان تكون طليقة لتتعاون معها في سبيل فتح آفاق جديدة
للانسانية ، ان قضيتنا عادلة ، هذا يقيننا ، وانا لم نلجأ الى ساحتكم سدى ، وهذا عهدنا .

هذه خلاصة عرض القضية المصرية ، اتى عليها النقراشي باشا في خطابه المذكور اعلاه .

=========

ومن خطاب له في ١٣ آب ١٩٤٧ امام مجلس الامن

ياجناب الرئيس ، يسلم البريطانيون ان السودان كان ارضا مصرية خلال ستين عاما في القرن
التاسع عشر ، كما يسلمون بانهم حملوا مصر على سحب قواتها من السودان عقب احتلالهم لها في عا

١٨٨٢ ويسلمون ايضا بان استرداد السودان تم باسم مصر ، وخلال المفاوضات الاخيرة اعترفوا بوحدة مصر والسودان تحت تاج مشترك ، ولكن سرعان ما حاولوا هذا الاعتراف الى صيغة رمزية فقط

ولو كان لمجلس الامن ان يعتمد على الحقائق التي قدمها البريطانيون وحدهم لما تردد في القول بان الادارة البريطانية ، في السودان كانت بعيدة كل البعد عن التوفيق والنجاح ، فنطلب منكم ان تأمروا القوات البريطانية بالخروج من اراضينا وانهاء الادارة البريطانية في السودان .

هذه خلاصة عن قضية مصر امام مجلس الامن اقتبست من خطابات النقراشي باشا ، ولا تزال قضية مصر والسودان حتى الآن مجالا للاخذ والرد ، بين مصر وبريطانيا .

البحث الخامس : المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة في ١٢ شباط ١٩٥٣

لقد حدث الانقلاب المصري ، واطاح بالنظام الملكي من اساسه ، واخذ اصحاب فكرة الانقلاب وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية حاليا ، بمطالبة الانكليز بتسوية وضع السودان ، والجلاء عنه ، اي اخذوا يطالبون بما كان يطالب به كافة الاحرار المصريين بشأن السودان ، ولقد حدثت الاتصالات السياسية وجرت المفاوضات الاولية بين الانكليز وحكومة الثورة الحالية التي يرأسها اللواء محمد نجيب .

حتى تم توقيع معاهدة بين الطرفين ، اي بين بريطانيا ومصر وذلك في ١٢ شباط عام ١٩٥٣ وهذه المعاهدة تتعلق بالقطر السوداني ، ولقد علق على هذه المعاهدة اللواء محمد نجيب بقوله المنشور في كتاب الثورة الذي صدر حديثا : ((ان هذه المعاهدة تعتبر نصرا للمسلمين في كافة انحاء العالم ، ويحق لكل مصري وسوداني ان يفرح ويستبشر الخير من هذه المعاهدة)) .

لقد نصت هذه المعاهدة على فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ، تنسحب فيها القوات الانكليزية والمصرية معا من السودان ، ويستبدل كافة الموظفين المصريين والبريطانيين بموظفين سودانيين ، ويجب ان لا يبقى اي موظف اجنبي في السودان في نهاية الثلاث سنوات .

وعلى السودان ان يجرى انتخابات لتأليف مجلس نيابي سوداني ، وتشكيل حكومة سودانية برلمانية ، ولقد جرت الانتخابات في السودان حسب احكام هذه المعاهدة ، وتشكلت الوزارة السودانية ثم جاء في احد نصوص هذه المعاهدة ، انه بعد ان يتم جلاء القوات الاجنبية عن السودان وبعد ان يستبدل كافة الموظفين الاجانب بموظفين سودانيين ، وبعد ثلاث سنوات من تاريخ المعاهدة ، يستطيع السودان ان يقرر بنفسه الحكم الذي يريده ويناسبه ، اى يستطيع اما ان يقرر الانضمام الى مصر وتشكيل الوحدة المصرية السودانية نهائيا ، او يقرر الحكم الذاتي ، اى الحكم المحلي بالاستغناء عن مصر والوحدة .

ويفهم من نصوص هذه المعاهدة ان السودان لا يستطيع في نهاية الثلاث سنوات الا احد امرين اما الانضمام الى مصر او البقاء لوحده . ولا يستطيع ان ينضم الى دولة اخرى اى لا يستطيع ان يقرر الموالاة لانكلترا ، ولكن لم يأت هذا بنص صريح في صلب المعاهدة .

لهذا يخشى في نهاية الثلاث سنوات ان تتداخل انكلترا باساليبها المعروفة في شؤون السودان ، وان تعطل النصوص الصريحة لهذه المعاهدة في تفاسير وتأويلات تناسب سياستها في السودان . وعلى هذا يجب على كل مصرى منذ الآن ان يكون حذرا يقظا بشأن كل تدخل او محاولة او اشاعة يقوم بها البريطانيون بشأن تنفيذ مآربهم في السودان .

اذ لا يهم بريطانيا الا بقاءها في السودان وهي تسعى اليه دوما فان لم تستطع الى هذا البقاء سبيلا ستسعى حتما وأكيدا ليقرر السودان عدم الانضمام الى مصر كي لا تتشكل اقوى دولة شرقية على ساحلي البحر الابيض والاحمر . وكي لا تقف هذه الدولة عثرة في سبيل اغراضها ومواصلاتها مع الهند وغيرها .

وعلى كل سوداني يريد ان يكون مستقلا في بلاده ولا سلطان لاجنبي عليه ان يسعى لتثبيت دعائم الوحدة مع مصر بعد مضي الفترة الانتقالية ، وعليه منذ الآن ان يوطد دعائم هذه المعاهدة التي سعى اليها المصريون والسودانيون . اذ لا حياة للسودان بدون مصر ولا تستطيع مصر ان تبعد التدخل الاجنبي في شؤونها الا بعد ان تتم وحدة وادى النيل .

هذه لمحة خاطفة عن المعاهدة المعقودة في ١٣ شباط ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا بشأن السودان اتيت عليها ، اذ لابد من التعرض اليها مع العلم ان هذه المعاهدة ترتبط الى حد بعيد

بالتنفيذ العلمي لبنودها ، فان ساعدني الوقت فيما بعد سأعمل انشاء الله على تأليف ملحق لهذه الرسالة تدرس فيه هذه المعاهدة وما نفذ من بنودها بشيء من التوسع والتفصيل .

= = = = = = = = = = = = = = = = = = = =

= = = = = = = = = = = = = = = = =

= = = = = = = = = = = = = = =

= = = = = = = = = =

= = = = =

الخاتمـــــــة

لقد بينت في هذه الرسالة باختصار تطور الوحدة المصرية السودانية ، وكافة الادوار التي مرت بها ولعل بعض الابحاث جاءت مختصرة جدا ، وذلك لان هذا الموضوع قد يحتاج الى مجلدات كبيرة حتى يستوفي حقه من البحث .

لقد بحثت الوحدة من حيث الطبقة والسكان والثقافة ، ومن حيث ان بين شطرى وادى النيل اى بين الشطر الشمالي والجنوبي مصالح متشابكة ، وهذه المصالح قديمة ، ولا يستطيع احد منهما ان يستغني عن الآخر ، ولقد اتيت في هذه الرسالة على الفتح المصرى للسودان ، وما احدثه هذا الفتح من اصلاحات في القطر السوداني وذلك لان غاية مصر في السودان لا تشابه غايات المستعمرين في مستعمراتهم ، بل ان مصر ترى ان السودان جزء منها ولا تتم وحدتها الا بضم هذا الجـــزء اليها ومتى تم لها ذلك استطاعت ان تبعد التدخل الاجنبي في شوءونها ، وتأمن على وحدتهـــا واستقلالها وسيادتها .

لذا كانت غاية مصر الوحيدة في السودان ان تسعى جهدها في تنظيم شوءونه وتعليم ابنائه حتى يكون السودان قطرا يستطيع ان يحكم نفسه بنفسه ، ومتى اصبح ذلك سيقرر الوحدة ويســعى اليها لانه عندئذ يعرف مصالحه ، وينمو وعي ابنائه .

ولهذا افتتحت مصر مدرسة الخرطوم واخذت ترسل البعثات من الطلاب السودانيين الى بلاد الغرب وبلادها ، ولقد الغت الرق ونظمت المالية والادارة وحددت الملكية ، هذا ما سعت اليه مصر وما تسعى اليه دوما في سبيل خلق الوعي القومي في بلاد السودان .

الا ان انكلترا والتي هي اكبر دولة مستعمرة على الكرة الارضية ، تأبى على الوحدة المصـــرية ان تتم ، اذ متى تمت الوحدة المصرية السودانية تشكلت دولة على ساحلي البحر الاحمر والبحـــر الابيض المتوسط ، ربما اوقفت في سبيل مطامعها ومصالحها ، ولهذا كانت مرة تتذرع في حمايـــة الاقليات في السودان ومرة تعلن ان رغبتها في البقاء في السودان لتعليم اهله حتى يتمكنوا مـــن الحكم الذاتي بانفسهم ، متجاهلة رغبتها الاكيدة في حكم السودان ، لتأمين مواصلاتها مع الهند

وتأمين مصالحها المادية من جعل السودان سوقا لتصريف بضائعها المادية ، وتشغيل رؤوس - اموالها ، وتأمين ماتحتاجه منه لمعاملها ·

ولقد اخذت تسعى للبقاء في السودان بشتى الوسائل كعادتها ، مرة بالقوة ، ومرة بالمفاوضة ومرة بالمراوغة ، ولا تزال كذلك ·

الا ان الشعبين المصري والسوداني وتيقظ ابنائهما سيقضي على آمال انكلترا في السودان ، وستتركه لا محالة ، بفضل جهود المؤمنين بعدل قضيتهم والمدافعين عن كرامة بلادهم وامتهم من ابناء الشعبين المصري والسوداني ·

وسيأتي يوم انشاء الله تتكاتف فيه الدول العربية لتقف صفا واحدا في وجه كل مستعمر يريد انتقاص سيادتها والتدخل في شؤونها ، ولا بد ان هذا اليوم سيكون قريبا لما وصلت اليه الشعوب من تجربة وما خبرته عن مطامع الاجنبي في بلادها ، وسعيه ومؤامراته ودسائسه الكثيرة في سبيل تجزئتها وتأخير تقدمها ، ولقد اصبحت الشعوب العربية في نهضتها الحالية تشعر بوجوب التكاتف مع بعضها حتى تستطيع الوقوف في وجه المستعمرين المستغلين الغاشمين ·

تمـــــت

××××××